الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في موريتانيا : تحليل قطاع التمويل الأصغر، الممارسات الحميدة، والدروس المستفادة

مكتب شمال أفريقيا

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في موريتانيا : تحليل قطاع التمويل الأصغر، الممارسات الحميدة، والدروس المستفادة

دراسة حالة
أيار/مايو 2016

أنجز هذه الدراسة فؤاد عبد المومني، خبير

بإشراف وتنسيق ودعم هدى الماجري، مسؤولة قضايا الجندر والحكامة - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/ مكتب شمال أفريقيا

اقتناء النسخ

يمكن اقتناء نسخ من «تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في موريتانيا : تحليل قطاع التمويل الأصغر، الممارسات الحميدة، والدروس المستفادة» من :

منشورات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
ص. ب 3001 - أديس أبابا – إثيوبيا

الهاتف : +251-11-544-9900
الفاكس: +251-11-551-4416
البريد الإلكتروني: ecainfo@uneca.org
الموقع الإلكتروني: www.uneca.org

© لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2016
أديس أبابا - إثيوبيا
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى، يوليوز/تموز 2016

ردمك: 978-99944-68-67-6

يمكن اقتباس أي جزء من هذه الوثيقة أو استنساخه، مع رجاء إخبار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بذلك ومدها بنسخة من الإصدار.

تصميم وإنتاج مجموعة منشورات ومطبوعات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا،
شهادة الأيزو: 14001:2004

قائمة المحتويات

مقدمة 1

أولا – السياق الوطني 3

1. الوضع الاقتصادي الاجتماعي 3

2. المساواة بين الجنسين في موريتانيا 4

3. وضع المرأة الريفية 6

4. لمحة عن وضع المرأة الريفية في شمال أفريقيا 7

5. وضع المرأة الريفية في موريتانيا 8

ثانيا – الاستراتيجيات السياسية والبرامج التي تراعي النوع الاجتماعي في الوسط الريفي ... 11

1. الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 12

2. استراتيجية الترقية النسوية 12

3. خطة العمل الوطنية لصالح المرأة الريفية 13

4. استراتيجية قطاع التمويل الأصغر 14

ثالثا – الموارد المالية والنساء الريفيات 17

1. محدودية البيانات 17

2. مؤشرات الإدماج المالي للنساء في الوسط الريفي 17

3. حاجة النساء الريفيات إلى التمويل 17

4. التمويل الريفي 18

رابعا – النظام المالي: الوقائع الموضوعية والآفاق بالنسبة للمرأة الريفية 21

1. قطاع التمويل الأصغر في موريتانيا 21

2. أثر التمويل الأصغر الموجه للنساء الريفيات 23

خامسا – الخلاصات والتوصيات 25

1. أفكار حول التمويل الأصغر 25

2. العراقيل الرئيسية 27

3. أهم التوصيات: بعض الحلول التصحيحية التي تستحق التفكير 28

1. استراتيجية يمكن تسريعها 28

2. قطاع التمويل الأصغر يتطلب نموا سريعا 28

3. يتعين الاضطلاع بالتوسيع 28

4. يتعين تيسير صندوق القرض بفضل الشراكات 28

5. تمويل أصغر فعال 29

6. زبائن واعون 29

7. مراعاة ذكية لمقاربة النوع الاجتماعي 30

8. عرض شامل ينبغي تثمينه 31

مراجع الكتب والمواقع الإلكترونية 33

المرفقات 35

1. الحوارات واللقاءات : المؤسسات والخبراء 35

2. مؤشرات البلد 36

«تظل المشاركة الكاملة للنساء والنهوض الفعلي بأوضاعهن... رهينين بصفة وثيقة بالمكتسبات في مجال محاربة الأمية والجهل»[1]

1 الرابط http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/Beijing20/NationalReviews/mauritanie_beijing_review_report.pdf ، الصفحة 6.

مقدمة

سياق الدراسة

أنجزت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا سنة 2013 دراسة في موضوع «تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا : الممارسات الحميدة والدروس المستفادة» شملت **أربعة بلدان من المنطقة: الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس**[2]. وسعت هذه الدراسة إلى صياغة تشخيص عن حصول النساء الريفيات في هذه البلدان على التمويل وتحكمهن في الموارد المالية، على أساس مقاربة النوع الاجتماعي من أجل الوقوف على التقدم المحرز والعراقيل القائمة، وصياغة التوصيات الوجيهة. وتتطرق هذه الدراسة إلى موريتانيا التي لم تكن ضمن المجموعة الأولى من البلدان المدروسة، وذلك بناء على طلب صريح من الوفد الموريتاني الذي شارك في أعمال الاجتماع الإقليمي للخبراء الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/مكتب شمال أفريقيا في موضوع «**تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا : الممارسات الحميدة والدروس المستفادة**» (الرباط، تشرين الأول/أكتوبر 2013).

وتهدف الدراسات المذكورة إلى تعزيز البحث في قضايا النوع الاجتماعي ومأسسة السمة التقاطعية لمقاربة النوع الاجتماعي، وفقا لتوجيهات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي إطار تتبع توصيات المنتدى الذي نظمته سنة 2010 في موضوع «مساهمة النساء المقاوِلات في التنمية الاقتصادية لبلدان اتحاد المغرب العربي».

وانكبت هذه الدراسة على تحليل الواقع والاستراتيجيات والسياسات والبرامج ذات الصلة بانعدام المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية، ولاسيما الاستراتيجيات التي تهدف بالتحديد إلى تيسير حصول المرأة الريفية على التمويل. وتتعلق هذه العناصر بمجموعة من الفاعلين (الحكومة، والمؤسسات المالية، والهيئات المالية المختصة، والتعاون الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والسكان المستهدفون). وتم تحليل الأنظمة، والتجارب، والمبادرات والعوائق التي تؤثر على حصول المرأة الريفية على التمويل.

ومكن هذا المجهود من صياغة تشخيص للوضع يحلل مختلف مظاهر إشكالية حصول المرأة الريفية الموريتانية على التمويل، كما ساعد على تحليل سياق وأسباب وآثار إقصاء النساء من التمويل، إلى جانب صياغة توصيات كفيلة بإيجاد حلول للصعاب والتحديات التي كشفت عنها الدراسة.

واستندت المنهجية المعتمدة لبلوغ هذه الأهداف إلى ما يلي:

- اعتماد نفس تعريف مفاهيم ومصطلحات الموضوع الذي تم تحديده سنة 2013: المرأة الريفية؛ الحصول على التمويل (لأي شكل من الاستخدام: مشاريع أو احتياجات الاستهلاك الاعتيادية أو المستدامة)؛ مصادر التمويل (القروض، القروض الصغرى، الادخار، التعاونيات، إلخ).
- تحليل الوثائق والتقارير عن وضع المرأة الريفية (البيانات الإحصائية) وعن حصولها على التمويل (تقارير البنوك، وتقارير أنشطة مؤسسات القروض/القروض الصغرى، إلخ) وعن التحكم في الموارد المالية.
- تحليل وثائق السياسات والبرامج الجارية لفائدة المرأة الريفية؛

2 أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/مكتب شمال أفريقيا هذه الدراسات القطرية في تقرير يحمل عنوان: «تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا: الممارسات الحميدة والدروس المستفادة» http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/femme_rurale_fr.pdf

- الحوارات الفردية مع مسؤولين في العديد من الجهات الفاعلة المستهدفة والذين يعملون في هذا المجال. ويتعلق الأمر بالفاعلين الحكوميين، والمركزيين والمحليين، والتعاون الدولي، وقطاع التمويل الأصغر.
- تنظيم مناقشات المجموعات مع 90 امرأة ريفية مستفيدة من القروض الصغرى بنواكشوط وفي ترارزة وبراكنة (انظر ملحق النساء المستفيدات).

ومقارنة مع باقي بلدان المغرب العربي، حسبما يتضح من الدراسة الإقليمية التي أنجزتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا «تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا: الممارسات الحميدة والدروس المستفادة»[3]، تشهد موريتانيا وضعا أصعب عموما من حيث عدة جوانب، بما في ذلك الفقر في المناطق الريفية، ووضع النوع الاجتماعي، والمرأة الريفية، والإدماج المالي.

ولم تساعد الأيام القليلة المخصصة للزيارة الميدانية في إجراء تحقيق معمق على قدر التطلعات. وحصلنا على عدد محدود من اللقاءات مع المسؤولين في المصالح الوزارية، لكن لم يتسن ذلك مع مسؤولي وزارة الاقتصاد والمالية ومع البنك المركزي الموريتاني، كما كان مرغوبا فيه. ومن جهة أخرى، لم تكن اللقاءات مع النساء الريفيات والمسؤولين المحليين معمقة بما فيه الكفاية. ولم يكن من السهل دائما الحصول على البيانات الوجيهة والمحينة، وهناك حاجة إلى الإحصاءات الوطنية لكن الموارد المخصصة لها متواضعة. ويمكن لتحقيقات أخرى ودراسات إضافية أن تستكمل ما بدأنا إنجازه. ومع ذلك، فقد تمكنا عبر العناصر الكمية والكيفية التي جمعناها من تكوين معرفة كافية بالإشكالية حتى يتسنى لنا تحليلها.

وتنقسم هذه الدراسة إلى خمسة أبواب كما يلي:

1. السياق الوطني، ولاسيما سياق المرأة الريفية الموريتانية
2. الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تراعي النوع الاجتماعي في المناطق الريفية
3. الموارد المالية للمرأة الريفية: الحصول عليها والتحكم فيها
4. النظام المالي: الواقع الموضوعي والآفاق بالنسبة للمرأة الريفية
5. أهم الخلاصات والعراقيل والتوصيات

3 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا: «تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا: الممارسات الحميدة والدروس المستفادة»، 2013.

أولا – السياق الوطني

1. الوضع الاقتصادي الاجتماعي

تضم موريتانيا 4 ملايين فرد، وهي بلد صحراوي عموما، يشهد مستوى عاليا جدا من الفقر، رغم الإنجازات الملموسة في بداية الألفية والبرامج الطموحة التي تم تنفيذها. وبينما تتصنف الجزائر وليبيا وتونس من بين البلدان ذات مستوى تنمية بشرية مرتفع (في الرتبة 83، و94، و96 على التوالي)، والمغرب من بين البلدان ذات مستوى متوسط (126)، تتذيل موريتانيا الترتيب بهذا الصدد (156). ويبلغ الناتج الداخلي الإجمالي السنوي 3.560 دولار أمريكي للفرد (على أساس تكافؤ القدرة الشرائية، مرجع 2011)، وتتصنف موريتانيا بالتالي في الرتبة 156 عالميا من حيث التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015[4]). وبهذا الصدد، تأتي موريتانيا بعيدا عن جيرانها المغاربيين، كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول 1 : مؤشر التنمية البشرية ومكوناته

الرتبة	البلد	مؤشر التنمية البشرية، بالقيمة	مأمول الحياة عند الولادة (بالسنوات)	مأمول سنوات التمدرس (بالسنوات)	سنوات التمدرس (النمط) (السنوات)	الناتج الداخلي الإجمالي للفرد (تكافؤ القدرة الشرائية، مرجع 2011، بالدولار)	ترتيب الناتج الداخلي الإجمالي حسب الفرد حسب الناتج الداخلي الإجمالي
		2014	2014	2014	2014	2014	2014
	تنمية بشرية عالية						
83	الجزائر	0,736	74,8	14,0	7,6	13.054	-1
94	ليبيا	0,724	71,6	14,0	7,3	14.911	-19
96	تونس	0,721	74,8	14,6	6,8	10.404	1
	تنمية بشرية متوسطة						
126	المغرب	0,628	74,0	11,6	4,4	6.850	-8
	تنمية بشرية ضعيفة						
156	موريتانيا	0,506	63,1	8,5	3,8	3.560	-14

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية *2015*

وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن موريتانيا تشهد تحسنا مطردا من حيث التنمية البشرية. فقد ارتفع مؤشرها من 0,373 سنة 1990 إلى 0,506 سنة 2014، أي بمتوسط نمو سنوي بلغ 1,28 بالمائة (1,71 خلال العقد 1990، و0,98 خلال العقد الأول من الألفية، ثم 0,92 منذ 2010).

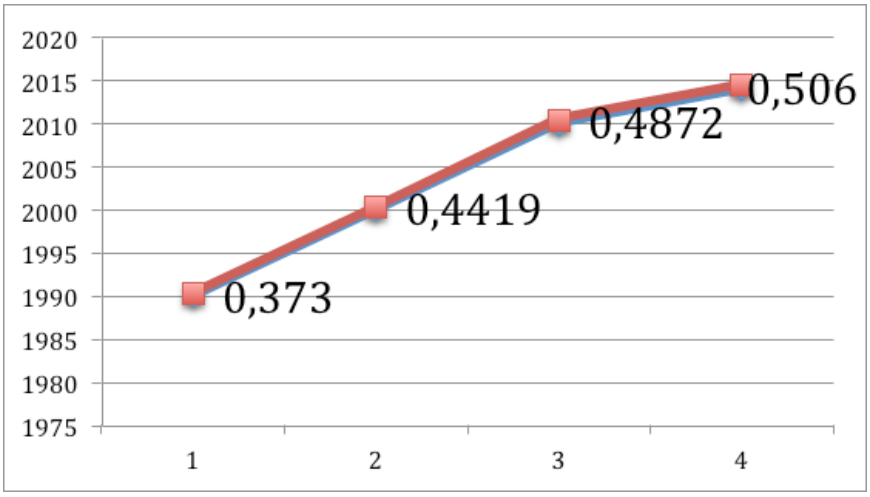

4 الرابط http://hdr.undp.org/en/data

إلا أن الفوارق تؤثر على تحسن التنمية البشرية. إذ يبلغ مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب الفوارق 0,337، وتؤثر عليه الفوارق في التعليم (0,214)، في حين أن المؤشر المعدل بالنسبة للدخل ومأمول الحياة يبدو أقل حدةً (0,425 و0,420 على التوالي).

ومن حيث انعدام المساواة بين الجنسين، تأتي موريتانيا في الرتبة 139 عالميا، وبالتالي تتصنف من بين البلدان ذات أداء ضعيف. وهنا أيضا نجدها متخلفة عن باقي البلدان المغاربية:

الجدول 5 : مؤشر انعدام المساواة بين الجنسين

الرتبة	البلد	مؤشر انعدام المساواة بين الجنسين		معدل وفيات الأمهات	الولادات للأمهات المراهقات	حصة المقاعد في البرلمان	السكان الذين يتابعون التعليم الثانوي فما فوق		نسبة النشاط	
							نسبة 25 سنة فما فوق		نسبة 15 سنة فما فوق	
		القيمة	الرتبة	الوفيات لكل 100.000 ولادة حية	الولادات لكل 1.000 امرأة عمرها ما بين 15-19 سنة	نسبة النساء	النساء	الرجال	النساء	الرجال
		2014	2014	2013	2015 - 2010	2014	2014-2005	2014-2005	2013	2013
	تنمية بشرية عالية									
83	الجزائر	0,413	85	89	10,0	25,7	26,7	31,0	15,2	72,2
94	ليبيا	0,134	27	15	2,5	16,0	55,5	41,9	30,0	76,4
96	تونس	0,240	48	46	4,6	31,3	32,8	46,1	25,1	70,9
	تنمية بشرية متوسطة									
126	المغرب	0,525	117	120	35,8	11,0	20,7	30,2	26,5	75,8
	تنمية بشرية ضعيفة									
126	موريتانيا	0,610	139	320	73,3	22,2	8,3	20,9	28,7	79,1

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية *2015*

تعاريف

مؤشر التنمية البشرية: مؤشر مُركَّب يقيس المستوى المتوسط الذي تبلغه ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية البشرية: الصحة وطول العمر، والحصول على التعليم، ومستوى العيش اللائق.

مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب الفوارق: قيمة مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب الفوارق في الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية.

مؤشر انعدام المساواة بين الجنسين: مؤشر مركب يقيس عجز التقدم في ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية: الصحة الإنجابية، والتمكين وسوق الشغل، الذي ينتج عن الفوارق بين الجنسين (معدل وفيات الأمهات؛ ومعدل خصوبة المراهقات؛ ونسبة النساء في البرلمان الوطني؛ والسكان الذين يتابعون التعليم الثانوي أو العالي حسب الجنسين؛ ومعدل نشاط السكان في سن العمل حسب الجنسين). ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1: وكلما كان أقرب من 1 كانت الفوارق أكبر.

2. المساواة بين الجنسين في موريتانيا

على الصعيد الدولي، صادقت موريتانيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) سنة 2001. لكنها أضافت إليها تحفظا عاما يفيد بأنها ستعمل فقط على تنفيذ المواد التي تتناسب مع الشريعة ومع الدستور الموريتاني، وهذا ما يُعتبر قرارا لا يتلاءم مع الموضوع والغرض الجوهريين للاتفاقية. وصادقت موريتانيا على بروتوكول

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)، لكنها لم تصادق على البروتوكول الاختياري للسيداو.

وعلى الصعيد الوطني، حدد مرسوم سنة 2006 حصة 20 في المائة للنساء في لوائح المرشحين للانتخابات البلدية والبرلمانية. وبفضل هذا الإصلاح، تمثل النساء اليوم 33 في المائة من المنتخبين في البلديات و22,5 في المائة في البرلمان بوجود 33 نائبة من أصل 147 (وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، 2015).

وينص قانون آخر على إجبارية التعليم الأساسي لجميع الأطفال من 6 إلى 14 سنة. وتمت مراعاة حساسية موضوع النوع الاجتماعي في مدونة الشغل (2004) وفي الاستراتيجية الوطنية لمحاربة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (2009)، وأيضا في عملية مراجعة الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (الإطار الاستراتيجي الثاني، 2006 - 2010).

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية المحينة (2004 - 2008) إلى تحديد التوجهات الكبرى والأولويات الوطنية التي تتعلق بالمرأة. وتتضمن السياسة الوطنية للأسرة، والبرنامج الوطني للصحة الإنجابية، وخطة العمل لصالح المرأة الريفية جهودا رامية إلى تقليص الفوارق بين الرجال والنساء. وتمت صياغة الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي سنة 2009 وتحديثها سنة 2015 وتجسدت في إنشاء الوزارة المكلفة بالترقية النسوية ومراكز التنسيق رفيعة المستوى في جميع الوزارات، وإحداث فريق التتبع المعنية بالنوع الاجتماعي، وشبكة الوزيرات والبرلمانيات (2007)، وإنشاء المجلس الوطني لمحاربة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي (2008).

وفي مجال التعليم، رغم بلوغ التكافؤ بين الفتيات والذكور في التعليم الأساسي (1,02، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات3-2007، الحولية الإحصائية 2014)، فهو لا يتجسد في التعليم الثانوي حيث يصل المعدل الإجمالي الوطني لتمدرس الذكور 32,8 في المائة مقابل 28,4 في المائة للفتيات، أو في التعليم العالي حيث مشاركة الفتيات ضعيفة (21 في المائة) وتتطور بوتيرة بطيئة جدا. وإضافة إلى ذلك، 70,3 في المائة من الذكور الذين يبلغ عمرهم 15 سنة فما فوق يجيدون القراءة والكتابة، مقارنة مع 54,4 في المائة من النساء من نفس الفئة (الدراسة العامة بشأن ظروف المعيشة، 2008). ويظل تحقيق التكافؤ في التعليم الثانوي والعالي والقضاء على الأمية مشاريع مضنية وتتطلب جهدا كبيرا.

وترتفع نسبة النشاط لدى فئة 15-65 سنة إلى 52,2 في المائة، مع وجود فوارق كبيرة بين الجنسين: 74,6 في المائة بالنسبة للذكور و34,4 في المائة بالنسبة للنساء (الدراسة العامة بشأن ظروف المعيشة، 2008)، ويوجد 12,4 في المائة فقط من النساء النشطات المشتغلات في المناصب الأجيرة، مقابل 27,3 في المائة من الرجال. «... لا تزال العديد من المهن بعيدة عن متناول النساء (القضاة) ومهن أخرى لا تحبذ إدماجهن (وعموما، تشتغل النساء في مناصب ضعيفة المؤهلات وهشة ولا توفر الحماية الاجتماعية، وبالتالي يتم حصرهن في بعض المهن التي تسمى «أنثوية» (الكتابة، والخدمات الاجتماعية، وغيرها). ويبين تحليل قطاعات النشاط على الصعيد الوطني، حسب الجنس، بأن النساء يشتغلن بنسبة 35,6 في المائة في التجارة، و15,5 في المائة في الخدمات و13,1 في المائة في الزراعة.

وحسب الدراسة الاستقصائية الوطنية المرجعية للشغل والقطاع غير الرسمي، تقدَّر نسبة النشاط في 46,6 في المائة سنة 2014، مقابل 44,3 في المائة سنة 2012. ويمثل السكان المشتغلون 40,6 في المائة من إجمالي السكان في سن العمل، مقابل 39 في المائة حسب نفس الدراسة الاستقصائية لسنة 2012. ومن جهة أخرى، يقطن 55,5 في المائة من السكان النشطين في الوسط الحضري.

وتعاني النساء من البطالة أكثر من الرجال، بمعدل 0,54 سنة 2008، ولاسيما الشابات منهن: ويعاني من البطالة 66,7 في المائة من النساء النشطات من الفئة العمرية 15 إلى 24 سنة، و44,1 في المائة من الرجال من نفس الفئة العمرية. وتستمر هذه الوتيرة، إذ حسب الدراسة الاستقصائية الوطنية المرجعية للشغل والقطاع غير الرسمي لسنة 2012، كانت نسبة البطالة مرتفعة لدى النساء (12,6 في المائة) مقارنة مع الرجال.

وتواجه النساء المقاولات على وجه الخصوص العديد من العراقيل القانونية والتقنية والمالية والبيئية. وعادة ما تقصى النساء من النظام الاقتصادي الرسمي بسبب الأمية وضعف مستوى التعليم. ولا يمكنهن التأثير على القرارات، لأنهن غير

ممثلات بما فيه الكفاية في أجهزة الإدارة، سواء تعلق الأمر بالحركات النقابية، أو غرف المهن أو البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر ...»[5].

ونلاحظ بالتالي بأن الوضع مقلق فيما يتعلق بالفقر والبطالة، لاسيما في الوسط الريفي: «... يتطور الفقر بالتناسب مع البطالة. وتعاني منه جميع فئات السكان، لكنه يظل أساسا ظاهرة ريفية تعاني منها النساء على وجه الخصوص. ويتركز خصوصا في المناطق الريفية القاحلة التي تضم أكثر من 57 في المائة من الفقراء. وتبلغ نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر 59,4 في المائة في الوسط الريفي مقابل 20,8 في المائة في الوسط الحضري (الدراسة العامة بشأن ظروف المعيشة، 2008). وحسب الإطار الاستراتيجي الثالث لمكافحة الفقر، لا يبدو بأن الفقر يُحدِث تمييزا ملحوظا حسب جنس رب الأسرة. بالفعل، نجد الفقر ضعيفا جدا بين أفراد الأسرة التي يكون عائلها امرأة (40,3 في المائة) مقارنة مع أفراد الأسرة التي يكون عائلها رجلا (42,6 في المائة).

وترتبط أسباب فقر النساء بعدة أوضاع: ضعف حصولهن على عوامل الإنتاج (الأرض، والماء، والمدخلات) وعلى الموارد المالية، والأمية، وضعف الدخل، وتواتر حالات الطلاق دون الحفاظ على الحقوق الاقتصادية للنساء المعنيات، والعجز في الخدمات الاجتماعية الأساسية، وغيرها. وبالنظر إلى الوضع الاجتماعي الهش، تعيش بعض الفئات الاجتماعية (النساء من أصل العبيد، والمرحّلات) في ظروف الفقر المدقع. وبمثابة حل ترقيعي للإقصاء من المسالك الاقتصادية والمالية الرسمية، تتجه النساء إلى القطاع غير الرسمي، رغم أنه لا يوفر ما يكفي من الأمان والحماية الاجتماعية ...»[6].

ومن جهة أخرى، يستمر العنف المبني على الجنس بنفس الحدة ويظل منتشرا نسبيا. ويمثل خثان الفتيات وتسمينهن القسري ممارسات اعتيادية، إضافة إلى الزواج المبكر أو القسري، وتعدد الزوجات، والتطليق. وتعزز الممارسات الأسرية والمؤسسية والتقليدية هذه التصورات، أو لا تتمكن من التغلب عليها، مما يؤدي إلى النظرة الدونية والصبيانية تجاه المرأة، وتبعيتها والتقليل من قيمتها وإهانتها. ويبلغ مؤشر انعدام المساواة بين الجنسين الذي يقيسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريتانيا 0,644 سنة 2014، مقابل 0,628 سنة 2013، مما يؤكد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين[7].

وسنة 2015، لا تزال موريتانيا تتصنف بين مجموعة البلدان التي تشهد الفوارق الخطيرة في التنمية البشرية على حساب النساء (المجموعة 5، فارق يتجاوز 10 في المائة). ورغم الإرادة السياسية التي تعبر عنها مختلف الإصلاحات المنجزة، تستمر الفوارق بين الرجال والنساء في جميع المجالات، ويظل التقدم بطيئا، لاسيما في الوسط الريفي.

3. وضع المرأة الريفية

يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر 2015، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية، صرح الأمين العام للأمم المتحدة: «تمثل النساء الريفيات جزءا أساسيا ولا يستهان به من البشرية. وسواء تعلق الأمر بالمزارعات، أو العاملات في المزارع، أو العاملات في البستنة، أو البائعات في الأسواق، أو نساء الأعمال أو المسيرات المحليات، فهن يضطلعن بدور جوهري لضمان وسائل العيش المستدامة والأمن الغذائي لعائلتهن وللقرى التي يعشن فيها. ويكتسي عملهن أهمية جمة، ليس فقط لتنمية الأسر الريفية والاقتصادات المحلية، وإنما أيضا للاقتصادات الوطنية بفضل مشاركتهن في سلاسل القيمة الزراعية»[8].

وصرح أيضا بأن النساء الريفيات تعانين من الفقر بصفة غير تناسبية، وتعانين من التمييز والعنف وانعدام الأمن في أشكال متعددة. ورغم الأهداف المعبر عنها والجهود المبذولة منذ 15 سنة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، لم يتحسن وضعهن

5 البرنامج القطري للنهوض بالعمل اللائق في موريتانيا 2012 إلى 2015. وثيقة مشتركة بين الحكومة، واتحاد المشغلين، ونقابات العمال، ومنظمة العمل الدولية، http://www.ilo.org/public/english/bureau/program/dwcp/download/mauritanie.pdf، الصفحة 1 و2.

6 نفس المرجع السابق. الصفحات 8 وما يليها.

7 موريتانيا 2015. مصرف التنمية الأفريقي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، wwwafricaneconomicoutlook.org، صفحة 13.

8 الوثيقة SG/SM/17198-OBV/1530-FEM/2050، http://www.un.org/press/fr/2015/sgsm17198.doc.htm

أبدا؛ وإذا أخذنا في الاعتبار كل مؤشر من المؤشرات التي توجد بيانات بصددها، نجد وضع النساء الريفيات أكثر قلقا من وضع الرجال الريفيين، أو النساء والرجال الذين يعيشون في الوسط الحضري.

وبهدف تصحيح هذا الوضع، تنبني أهداف التنمية المستدامة الجديدة في أفق 2030 أساسا على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتتمثل إحدى الغايات في «مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل منتجي المواد الغذائية الصغار، لاسيما منهم النساء»، إذ تمثل النساء الريفيات وتمكينهن عنصرا لا محيد عنه لتحقيق تقريبا جميع الأهداف السبعة عشر المحددة.

ولتحسين وضع المرأة الريفية خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، يتعين علينا أن نستلهم من الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية[9]. ويمثل الفقر المدقع ظاهرة ريفية بامتياز. ويتعين بالتالي إحداث أنظمة الرعاية الاجتماعية، وإنشاء أسواق شغل ومنتجات، وأجهزة حكامة، ومنظمات المجتمع المدني التي تكون متينة بما فيه الكفاية لتتمكن النساء الريفيات من المشاركة في التنمية المستدامة من جهة، ومن الاستفادة منها، من جهة أخرى.

4. لمحة عن وضع المرأة الريفية في شمال أفريقيا

ساهمت هذه الدراسة في تعزيز الخلاصات المستمدة من دراسات الحالة من نفس النوع التي نشرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/مكتب شمال أفريقيا عن الجزائر ومصر والمغرب وتونس، إضافة إلى الإصدار الذي تضمن تلخيصا لخلاصاتها الرئيسية تحت عنوان «تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا: الممارسات الحميدة والدروس المستفادة»[10].

وخلصت دراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأكدت أنه في شمال أفريقيا، يشتغل أكثر من نصف النساء في مناصب هشة، مقابل أقل من الثلث لدى الرجال. وتتعرض النساء أكثر من غيرهن للبطالة، ويرتفع عدد الفتيات اللواتي يتخلين عن الدراسة مقارنة مع الذكور، ويظل التمكين السياسي ضعيفا، وتظل هذه البلدان متأخرة فيما يتصل بالمؤشر العالمي للفوارق بين الجنسين. وتمثل صحة الأمهات مصدرا للقلق، على غرار الحصول على الماء الشروب. وتبرز الدراسة المذكورة أيضا أن عرض التمويل في الوسط الريفي يهيمن عليه النظام غير الرسمي. ويتأتى عرض التمويل الرسمي من مشاريع التنمية والبنوك التجارية أو المتخصصة في القرض الزراعي/الريفي، ومؤسسات التمويل الأصغر، والهياكل الحكومية، مع هيمنة مؤسسات التمويل الأصغر.

ويتطلب التمكين الفعلي للمرأة الريفية إحداث استراتيجيات شمولية للتغلب على العديد من العراقيل التي تواجههن، ومن بينها صعوبة وعدم تكافؤ الحصول على الموارد. ويؤدي هذا الوضع إلى حصرهن في أنشطة متواضعة وذات مردودية ضعيفة، ويحد من قدرتهن الإنتاجية، ويتسبب في عواقب سلبية، سواء عليهن أو على أسرتهن أو مجتمعاتهن.

ويتسبب كل من غياب التحليل المبني على الجنس والوعي بالرهانات الاجتماعية الاقتصادية والإرادة السياسية، في استمرار العراقيل المنهجية ويعرقل تمكين النساء ومشاركتهن الكاملة بصفتهن فاعلات اقتصاديات بمعنى الكلمة. ويؤكد هذا الوضع ضرورة إعادة النظر في السياسات والقوانين سارية المفعول، إن أردنا أن نتيح للنساء –بما في ذلك اللواتي يعشن ويشتغلن في الوسط الريفي- الحصول على قدر المساواة على الموارد المنتجة، والخدمات الأساسية، وفرص الشغل، والتكنولوجيا التي تسهل العمل. ويؤكد أيضا وبقوة على الطابع الاستعجالي أن تعمل بلدان شمال أفريقيا على مراجعة القوانين التي تحد من قدرات النساء على الصعيد القانوني.

وتتجلى الخصوصيات الرئيسية لإشكالية النوع الاجتماعي والتمويل في بلدان شمال أفريقيا المعنية بالدراسة في أبعاد متشابهة نوعا ما: في موريتانيا كما هو الحال في الجزائر ومصر والمغرب وتونس، تُعد النساء عنصرا مهما في العمل الزراعي والريفي، لكنهن لا تحصلن بما في الكفاية على الموارد الإنتاجية والبنيات الأساسية الاجتماعية، وتعانين من الفوارق الحادة ومن التمييز في التعليم والتشغيل.

9 الوثيقة MDG-Africa-Report-2014-FR%20(1).pdf

10 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، نفس المرجع.

إلا أن الاختلاف مع البلدان المذكورة يكمن في أن موريتانيا تعاني من فقر متأصل بشدة، لكنها لا تملك مؤشرات وجيهة عن تأنيث الفقر. ويمكننا أن نقول، بأنه أمام وضع خطير جدا، تتبع السلطات العمومية والشركاء الدوليون والمجتمع المدني المحلي مقاربة استباقية بشكل خاص. ونشيد هنا بأهمية التعبئة والبحث عن الحلول المبتكرة والملائمة، وجهود الصياغة التشاركية للاستراتيجيات (استراتيجيات وبرامج التنمية ومحاربة الفقر، والنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، ومشاريع وبرامج التنمية الريفية، والتمويل الأصغر، وغيرها).

ومن بين القطاعات التي يتم استغلالها في جهود تصحيح هذا الوضع، نذكر القطاع المالي الموريتاني، إلا أن هذا الأخير ليس متطورا على قدر ما رأيناه في باقي البلدان المدروسة. وبالتالي فالتطلعات من حيث التمويل الأصغر عالية جدا. وفي حين أن التمويل الأصغر في باقي بلدان المنطقة تحفزه أساسا الجمعيات ذات غرض غير ربحي (باستثناء الجزائر حيث تهيمن عليه البرامج العمومية)، تملك المؤسسات الموريتانية للتمويل الأصغر أشكالا مختلفة (التعاونيات، والجمعيات، وشركات المساهمة، وبرامج التنمية). وبينما اختارت باقي البلدان المدروسة سابقا أن تترك السوق يقيّم نشاط مؤسسات التمويل الأصغر، وجدت الحكومة الموريتانية نفسها أمام واجب القيام بإدارة أكبر شبكات التمويل الأصغر (وهي مهمة مؤقتة لكنها صعبة) وتحمل العبء الثقيل لدعم توازنها.

5. وضع المرأة الريفية في موريتانيا

تقدم الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية 2005 - 2008 في موريتانيا تشخيصا صارما عن وضع المرأة الريفية:

«... تشكل النساء في الوسط الريفي فئة أشد ضعفا من النساء في الوسط الحضري، لأنهن أقل حظوة في مجال النفاذ إلى المدرسة وإلى خدمات الصحة؛ كما يعرفن تأخرا معتبرا في مجال السيطرة على عوامل وموارد الإنتاج (النفاذ إلى القرض، وإلى الملكية العقارية، وإلى المدخلات الزراعية، إلخ). وإنتاجيتهن ضعيفة بسبب عوامل منها الأمية (فعلى سبيل المثال، *82,4* في المائة من النساء المسؤولات عن الاستغلال الزراعي في المناطق المطرية لا يمتلكن أي مستوى تعليمي)، رغم أن القطاع الزراعي يشغل قرابة نصف النساء النشطات العاملات أو اللائي عملن من قبل.

... وفي مجال النفاذ إلى الملكية العقارية، نسبة *18,7* في المائة فقط من النساء لها أملاك عقارية بأسمائها، كما تم منذ سنة *1989* توزيع *124* مساحة مروية (*121* قطع جماعية تبلغ مساحتها الإجمالية المجهزة *550* هكتار، و*3* قطع منفردة تبلغ مساحتها الإجمالية المجهزة *135* هكتار -مما يوضح بجلاء عدم المساواة في الموارد داخل مجموعة النساء المستفيدات وغياب قدرات أغلبيتهن-)، منها *9* فقط كانت سنة *2002* موضوع منح نهائي. وكما هي مصاغة اليوم، لا تراعي استراتيجية تنمية القطاع الريفي، على نحو ما يعكسها الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، هذه الحقائق، ما دامت لا تنمّي مؤشرات جنسية خاصة لمتابعة التطورات التي تحصل في هذا المجال ...».

بعض المؤشرات عن وضع المرأة الريفية في موريتانيا:

نسبة النساء في القطاع الزراعي/ النساء النشطات	أقل من 50 في المائة
نسبة النساء الأميات /القطاع الزراعي	82,4 في المائة
نسبة النساء في القطاع الزراعي اللواتي لديهن أملاك عقارية بأسمائهن	18,7 في المائة
عدد القطع المروية الممنوحة منذ 1989	124
مساحة القطع المروية الممنوحة منذ 1989	685 هكتار
القطع التي كانت موضوع منح نهائي	9

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والمرأة

وتقدم خطة العمل الوطنية لصالح المرأة الريفية (تشرين الأول/أكتوبر 2008) نظرة جلية عن العراقيل التي تواجهها المرأة الريفية: «رغم الجهود التي تبذلها السلطات العمومية لاسيما عبر التوعية التي تقوم بها المديرية المكلفة بالترقية النسوية من أجل تعميم مبادئ السيداو، ومدونة الأحوال الشخصية التي تم اعتمادها سنة 2001، يظل وضع المرأة الموريتانية في الريف ضعيفا جدا: انتشار الختان، والتسمين القسري، والزواج المبكر، والأمية، والطلاق، والعنف، وضعف مستوى الوعي، وضعف المشاركة في اتخاذ القرار ... إضافة إلى عدم حصول النساء على الرعاية الاجتماعية والقانونية أو على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ...»[11].

وتتصنف الأنشطة التي تعمل فيها المرأة الريفية في مجموعات الأنشطة العائلية والمنزلية والزراعية. وتشمل الأنشطة العائلية رعاية الأطفال وكبار السن التي تظل على عاتق النساء الريفيات في جميع المستويات. وتتمثل الأنشطة المنزلية في تحضير الوجبات، والأشغال المنزلية، وجلب الماء والحطب، وأحيانا المواد الغذائية، والملبس، والصحة، وغيرها. وتشمل الأنشطة الزراعية الاهتمام بزراعة الخضر والفواكه وجنيها، وأشغال بعض الزراعات، وأشغال التربة، والزرع، ... إضافة إلى تربية الماشية: مأكل ومشرب القطيع، والعناية بالإسطبلات، وحلب المجترات الصغيرة (والأبقار لدى طائفة البال)، وتحويل المنتجات (الحليب، والصوف، إلخ) وجميع الأنشطة ذات الصلة بتربية النحل، والدجاج، والأرانب، وغيرها. وتتولى النساء أيضا جني بعض المنتجات النباتية (الصمغ العربي، والفواكه، والأعشاب الطبية، وغيرها)، وتشتغلن في الأنشطة التقليدية (النسيج، وحياكة الخيام، وصناعة الحقائب والسلال، وغيرها). وتشتغلن أيضا في تجارة التجزئة.

إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الهجرة الموسمية أو الدائمة، ترث النساء الريفيات مهام كانت مخصصة تقليديا للذكور. وتلاحظ وزارة الزراعة سنة 2007 (وتحملنا ملاحظتنا الميدانية على أن نقول بأن الوضع لم يتغير منذ ذلك الحين) «ظاهرة تأنيث المناطق الريفية بسبب هجرة الرجال بحثا عن الشغل في المدينة. وبالنظر إلى هيكلة أعمار السكان الريفيين التي بدأ يهيمن عليها الأطفال الأقل من 15 سنة (46 في المائة)، أصبحت المناطق الريفية يسكنها بشكل متزايد الأطفال والنساء»[12]. وتساهم الهجرة في التصدي لانعدام الأمن الغذائي، وتحسين الدخل، وتوفير الرأسمال للزراعة، إلا أنها تقلص من اليد العاملة المتوفرة وتثقل المهام والمسؤوليات على النساء الريفيات.

ومن جهة أخرى، لا تحصل النساء الريفيات بما فيه الكفاية على الملكية العقارية (**أقل من امرأة من أصل 5** لديها ملكية عقارية)، بالنظر إلى أعراف وتقاليد توارث الأراضي التي تقتصر أساسا على الورثة من الذكور. ويتم تخصيص بعض المساحات المروية للنساء، إلا أنها ضعيفة الأهمية وتتأخر عموما لتكون موضوع منح نهائي.

ويتأصل الفقر خصوصا في صفوف النساء في الوسط الريفي، مما يجعل هؤلاء النساء أحد المستهدفين الرئيسيين في السياسة/الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والهشاشة.

11 http://www.masef.gov.mr/IMG/pdf/planfemmerural-2.pdf

12 تشخيص وآفاق القطاع الزراعي والريفي، وزارة الزراعة، 2007، صفحة 14 http://www.agriculture.gov.mr/IMG/pdf/rapport_final_etat_des_lieux_vf.pdf

ثانيا – الاستراتيجيات السياسية والبرامج التي تراعي النوع الاجتماعي في الوسط الريفي

تتمثل أولويات الحكومة الموريتانية في مجال النوع الاجتماعي في تخفيض وفيات الأمهات والأطفال، وتحسين الحصول على الشغل وعلى عوامل الإنتاج، وتقاسم صلاحيات ومسؤوليات اتخاذ القرار، وتوسيع معرفة النساء بحقوقهن، وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف المستويات، وخصوصا، مكافحة الفقر. وتوجد قضايا النوع الاجتماعي تقريبا في جميع برامج الدولة الموريتانية. وامتلكت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، في تشرين الأول/أكتوبر 2008، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للإسكان، خطة العمل لصالح المرأة الريفية[13]. ويهتم بها برنامج العمل الوطني للبيئة «... لا يزال إشراك المرأة في مكونات البيئة ضمن مختلف برامج ومشاريع التنمية في الوسط الريفي متواضعا جدا. ويتعين اكتشاف القطاعات الواعدة في مجال البيئة من أجل الزيادة في إشراك هذه الفئة الاجتماعية في إشكالية البيئة. وإضافة إلى ذلك، لم تتحدد بعدُ درجة التملك الفعلي والدور الذي يمكن أن تضطلعن به لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى خصوصية المجتمع الموريتاني ...»[14].

ويلاحظ «تقرير التقييم الشامل للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2001-2015»[15] بأنه «... لم يكن من السهل تنفيذ عمل الحكومة للتصدي للتحديات التي تنبع من توطيد النمو واستقرار الاقتصاد الكلي في سياق الجفاف الحاد، والارتفاع الشديد في أسعار المنتجات الغذائية والطاقية، وتقلب الأسعار، والوضع السياسي غير المستقر، و›الربيع العربي‹، وذلك خلال مختلف مراحل الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. وواجه الاقتصاد الموريتاني معدلات بطالة وفقر مرتفعة جدا، إلا أن تنفيذ السياسات الاقتصادية ساهم في تعزيز مرونة الاقتصاد الكلي وفي المحافظة على استقرار الأسعار من أجل تحسين ودعم ظروف عيش السكان الهشة. وتواترت فترات الارتفاع الشديد في الأسعار والتوترات الاجتماعية التي نتجت احتجاجا عليها، وينتج أغلبها عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... ولم تتمكن أبدا الإنجازات في القطاعات المنتجة (الصيد والمعادن والصناعات) التي تدعم الاقتصاد الوطني، من أن تتجسد في المجال الاجتماعي على شكل إنشاء مكثف للوظائف وتوزيع عادل لثمار الازدهار الاقتصادي. بل على العكس، تفاقمت ازدواجية الاقتصاد؛ أولا في الوسط الحضري والريفي، ثم داخل المدن بين القطاع الحديث والقطاع غير الرسمي الذي يوفر معظم مناصب الشغل في المدينة. وتزايد افتقار الوسط الريفي، رغم تكثيف الاستثمارات المخصصة له ...».

وأعقب تقييم الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2001-2015 صياغة خارطة طريق من أجل صياغة الاستراتيجية الوطنية للتنمية لما بعد 2015، وتحمل عنوان «استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك» للسنوات الخمس عشرة المقبلة، وكانت هذه الخارطة موضوع تصريح أمام مجلس الوزراء بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 2015 [16]. وأشارت المذكرة المفاهيمية على وجه الخصوص (الصفحتان 4 و5) إلى أنه «... يتعين أن تظل مكافحة الفقر في جوهر أولويات الحكومة. وينبغي بالتالي أن تندرج في إطار التحولات الهيكلية الرامية إلى تصحيح النقائص المتصلة بغياب تنويع الركيزة الإنتاجية للاقتصاد وتبعيته الشديدة للمواد الأولية ذات الأسعار المتقلبة. ويتعين أن تتضمن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بالتالي محورا ذا أولوية مخصصا لتقليص الفقر والفقر المدقع في الوسط الريفي وفي الضواحي، والتكفل بالفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة... ويتعين تغيير الهيكلة الحالية للاقتصاد من أجل توجيهها نحو نموذج أكثر شمولا يأخذ في الاعتبار أهداف

13 الرابط http://www.promotionfeminine.gov.mr/NR/rdonlyres/AFF7188B-F050-4B27-9A74-7935110A50B5/0/planfemmerural.pdf

14 الرابط http://www.unpei.org/sites/default/files/e_library_documents/Mauritania_Plan_d›Action_PANE_summary.pdf، صفحة 14.

15 وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أيلول/سبتمبر 2015، صفحة 186.

16 المذكرة المفاهيمية من أجل صياغة «استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030»، وزارة الاقتصاد والمالية، 16 نيسان/أبريل 2016.

التنمية المستدامة. ويتمثل التحدي في الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد تنافسي ومُبتكر ومنوع ويحترم حقوق الإنسان والبيئة. ويتعين أن يستفيد منه جميع الموريتانيين، عبر إنشاء فرص الشغل، وتنمية الفرص الاقتصادية، وإدماج الفئات الاجتماعية الهشة في المسالك الاقتصادية...».

1. الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر

يحدد الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر الذي تمت صياغته سنة 2000 استراتيجية تنمية البلد في أفق 2015. وكانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى تحقيق تقليص هائل في نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر، وبلوغ أهداف التنمية الاجتماعية وتقليص الفوارق بين مختلف الشرائح الاجتماعية. ويستند تحقيق هذه الأهداف إلى تسريع النمو الاقتصادي وإلى توطيده في فئة الفقراء، وتطوير الموارد البشرية، والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتشجيع تنمية مؤسسية مرتكزة على الحكامة الجيدة والمشاركة الكاملة لجميع الفاعلين. ويتعين أن تكون المرأة الموريتانية في صلب هذه الاستراتيجية.

وأفضى تقييم الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر إلى توصيات توجيهية تتعلق بالاستراتيجية الوطنية لما بعد 2015، وتركز على النساء والوسط الريفي. وتشدد الركيزة الثانية في هذه الاستراتيجية (تنمية الرأسمال البشري) على هذه الفئات الاجتماعية، على سبيل المثال في المجالات التالية (الصفحة 10 وما يليها من المذكرة المفاهيمية) :

- تشجيع محو الأمية والتعليم الأولي غير الرسمي كرافعة للتنمية البشرية، والإدماج الاقتصادي ومكافحة الفقر والإقصاء؛
- النهوض بتمكين المرأة ومكافحة الفوارق في مجال النوع الاجتماعي؛
- تشجيع إنشاء فرص الشغل المنتِجة التي تستخدم إمكانات السكان النشطين، بما في ذلك النساء والشباب في الوسط الريفي؛
- تشجيع الفعالية والإنصاف عبر التخصيص الأمثل للموارد البشرية ونظام الأجرة العادلة والفعال؛
- تحسين حصول الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة والمهمشة على خدمات الصرف الصحي الآمنة، لاسيما في المناطق الريفية؛
- تعزيز مرونة السكان الأكثر هشاشة؛
- إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وتنفيذها وتقييم أثرها على الفئات الاجتماعية المهمشة، وعلى الأطفال والنساء، إلخ.

2. استراتيجية الترقية النسوية

توجد صعاب شديدة تحرم المرأة الموريتانية من الاضطلاع بالدور الذي يؤول إليها في رؤية الدولة واستراتيجيتها. وأدت كل من القيود الاجتماعية وغياب المرأة في أجهزة القرار، وضعف حصولها على التعليم وعلى خدمات الصحة وعلى موارد وأدوات الإنتاج بالحكومة الموريتانية إلى صياغة الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية 2008-2005 التي تسعى إلى التغلب على العراقيل المذكورة. وكانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى '1' تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء، و'2' القضاء على الأمية والحصول على التعليم الأساسي للجميع، '3' وتحسين صحة الأم والطفل، '4' والمزيد من المشاركة السياسية والاجتماعية للنساء، '5' والاعتراف الكامل بحقوقهن.

وتم إحداث برنامج فرعي لكتابة الدولة في شؤون المرأة يحمل عنوان «ترقية المقاولات الجمعوية والتعاونيات النسوية» من أجل دعم تطوير الأنشطة المدرة للدخل والتي تديرها التجمعات النسوية بنفسها، وذلك عبر التدريب والحصول على القرض، لاسيما عبر إنشاء تعاضديات الادخار-القرض. واستفادت بالتالي مئات التجمعات النسوية من الدعم في مجال الصناعة التقليدية، وزراعة البقول، والصباغة، والتجارة.

3. خطة العمل الوطنية لصالح المرأة الريفية

صاغت الدولة الموريتانية خطة العمل الوطنية لصالح المرأة الريفية (2009-2012) [17]. وتحمل هذه الخطة 6 أهداف (الصفحتان 27 و28)، تشمل ما يلي على الخصوص:

الهدف 4 : تطوير البنيات الأساسية التي تحسّن من ظروف عيش المرأة الريفية. وسيتم السعي لتحقيق هذا الهدف عبر تنفيذ التدابير التالية:

- تحسين الحصول الجغرافي، عبر: '1' فك العزلة عن البلديات الريفية المعزولة (المسالك، والممرات ...)، '2' وتطوير شبكات النقل المنتظمة والملائمة للجماعات الريفية، وبناء الآبار والحواجز والأسوار البحرية، '3' وتهيئة الفضاءات الصالحة للزراعة لفائدة النساء الريفيات، '4' وبناء السدود لفائدة النساء الريفيات، '5' وتوسيع شبكات السقي لتشمل القطع الزراعية التي تديرها النساء الريفيات؛
- الحصول على الماء، عبر: '1' تطوير برنامج حفر الآبار لفائدة البلديات الريفية المفتقرة إلى الماء، '2' وتوسيع برنامج الآبار في الوسط الريفي، '3' وتشجيع شبكات توزيع الماء الشروب الملائمة في الوسط الريفي؛
- توسيع برنامج كهربة القرى، عبر: '1' تطوير البرنامج الريفي للكهرباء الشمسية، '2' وتطوير البرنامج الريفي للكهرباء الريحية، '3' وإنشاء شبكات عرض وتوزيع الطاقة التي تتلاءم مع الوسط الريفي؛
- تحسين الظروف البيئية، عبر: '1' تشجيع المنازل الذكية في الوسط الريفي، '2' وإعادة تشجير الفضاءات الريفية التي تعاني من التصحر، '3' وإحداث الأحزمة الخضراء حول البلديات الريفية في خطر، '4' وإجراء تجربة الفضاءات الريفية المحمية؛

الهدف 5 : تشجيع التشغيل النسوي في الوسط الريفي. وسيتم السعي لتحقيق هذا الهدف عبر تنفيذ التدابير التالية:

- التدريب المهني، عبر: '1' تطوير برنامج محو الأمية الوظيفية لفائدة المرأة الريفية، '2' وتطوير برنامج الوحدات المتنقلة للتدريب على المهن المختلفة لفائدة النساء الريفيات، '3' وتوسيع تجربة مشروع الواحات (الأسرة النموذجية) على بلديات ريفية أخرى، '4' وإدخال تدابير التدريب في التسيير والتسويق لفائدة النساء الريفيات، '5' وتنظيم الزيارات لفائدة النساء الريفيات الرائدات من أجل اكتشاف التجارب الناجحة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل، عبر: '1' ورشات التفكير في تطوير الأنشطة المدرة للدخل لفائدة المرأة الريفية، '2' وتحسين حصول المرأة الريفية على ملكية الأراضي، '3' وتنفيذ الأنشطة المدرة للدخل التجريبية في مجال الزراعة والصناعة التقليدية لفائدة المرأة الريفية، '4' وإحداث مراكز الإعلام والمواكبة في الأنشطة المدرة للدخل في المناطق الريفية، والتي تتلاءم مع النساء الأميات، '5' وإحداث الحاضنات التجريبية في الوسط الريفي لتقديم المشورة والمواكبة للريفيات المقاولات؛
- الحصول على القرض، عبر: '1' تشجيع ثقافة الادخار في الوسط الريفي، '2' وتقوية وتطوير هياكل التمويل الأصغر القائمة في الوسط الريفي، '3' وتعزيز هياكل التمويل الأصغر القريبة من المناطق الريفية عبر إحداث خطوط الائتمان في المؤسسات المالية للقرب (البنوك، ومؤسسات التمويل الأصغر)، '4' وتنظيم الحملات الإعلامية عن فرص القروض لفائدة النساء الريفيات، '5' وإحداث أدوات وأنظمة التمويل المخصصة للمرأة الريفية، والتي تكون بالفعل تحفيزية ومبسطة، '6' وإحداث برامج التدريب في التخطيط المالي وتدبير القروض الصغرى لفائدة النساء الريفيات؛

17 http://www.masef.gov.mr/IMG/pdf/planfemmerural-2.pdf

- ترويج المنتجات، عبر: '1' إنجاز الدراسات عن فرص تثمين المنتجات التي تصنعها النساء الريفيات، '2' وتنفيذ برامج التدريب لفائدة النساء الريفيات في مجال تدبير المقاولات، والتسويق، وتحسين الدخل.

الهدف 6 : بناء قدرات الهياكل. وسيتم السعي لتحقيق هذا الهدف عبر تنفيذ التدابير التالية:

- ... تقوية المنظمات النسوية الريفية، عبر: '1' التدقيق التنظيمي للتجمعات والتعاونيات النسوية الريفية، '2' وتجريب الوحدات الإنتاجية المندمجة لفائدة النساء الريفيات، '3' وبناء قدرات المنظمات المجتمعية المحلية والمنظمات غير الحكومية في الإعلام والتعليم والتواصل في الوسط الريفي.

4. استراتيجية قطاع التمويل الأصغر

تنطلق الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر 2012-2016 من الملاحظة (صفحة 6) أن «... عدد زبائن قطاع التمويل الأصغر في موريتانيا يُقدَّر بحوالي 364.304، وهو في ارتفاع قوي مقارنة مع 113.000 الذين تم إحصاؤهم سنة 2002، من بينهم 56,7 في المائة زبونا لدى مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة. وضمن هذا الرقم، يُقدَّر أن 162.665 منهم يعيشون في الوسط الريفي، وهو في ارتفاع قوي منذ 2002 (50.000). ويُقدّر الزبائن من النساء في أكثر من 70 في المائة من المجموع ...».

وترمي هذه الاستراتيجية، من جملة أمور أخرى (الصفحة 12) إلى «...أن يحصل المزيد من الفقراء على المنتجات والخدمات المالية المتنوعة والملائمة لاحتياجاتهم، خصوصا في الوسط الريفي ...». لذا، تقترح أن يتم «... تطوير منتجات القروض الملائمة لاحتياجات الشباب، والنساء والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في الوسط الريفي ...». وتشجع بوضوح اعتماد نظام ضريبي تفضيلي لفائدة مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل في المناطق الريفية والمنعزلة، حسبما ينص عليه القرار عدد 005/2007 بمثابة قانون مؤسسات التمويل الأصغر. ومن حيث الفاعلين، توصي الاستراتيجية بالدعم الخارجي المخصص الذي يساعد المؤسسة على إعادة الانتشار في إطار الاستراتيجية الرامية إلى زيادة الحصول على القروض في الوسط الريفي (نقط خدمة جديدة) وتعبئة الادخار. ومع ذلك، ترتبط هذه التوصية بشرط خلاصات مخطط التطهير الذي يرتبط بالمؤسسة المعنية (الاتحاد الوطني للصناديق الزراعية للقرض والادخار في موريتانيا، انظر أسفله).

وبالنسبة للنساء، تقترح الاستراتيجية تحسين عرض المنتجات والخدمات، مع التفكير مثلا في منتجات جديدة على أساس إنجاز دراسة ستساهم في تحديد الاحتياجات بدقة. ولم يتم بعدُ تحديد آجال وشروط إنجاز هذه الدراسة. وفيما يلي بعض المقتطفات الوجيهة (صفحة 28 و29) :

الهدف الفرعي 2.4: تطوير منتجات القروض الملائمة لاحتياجات الشباب والنساء والمقاولات الصغيرة والصغرى، لاسيما في الوسط الريفي.

1.2.4 تحسين عرض منتجات القروض للشباب والنساء

يتعين أن يتم تحسين المنتجات والخدمات المالية الموجهة للشباب بالتناسق مع التدابير التي تقترحها الاستراتيجية الوطنية للمقاولة الصغيرة والصغرى 5102-9102 لتشجيع تشغيل الشباب. ويمكن أن تشمل إنجاز دراسة في الموضوع، إضافة إلى الزيارات الدراسية إلى بلدان غرب أفريقيا، للقاء المسؤولين عن شبكات مؤسسات التمويل الأصغر (أو مؤسسات التمويل الأصغر الراغبة في تكوين تجمعات).

ورغم أن النساء يمثلن 07 في المائة (تقديرات) من زبائن التمويل الأصغر في موريتانيا، يتعين بالتأكيد تحسين عرض المنتجات والخدمات المالية التي تحصلن عليها، مع إدماج، على سبيل المثال، منتجات «القرض المصحوب بالتعليم». ومع ذلك، يتعين إجراء دراسة لتحديد الاحتياجات بدقة. إضافة إلى ذلك، قد يكون من المفيد إجراء زيارات دراسية إلى بلدان غرب أفريقيا، للقاء المسؤولين عن مؤسسات التمويل الأصغر. وسيتطلب إجراء هذه الدراسة الحصول على الدعم الخارجي.

2.2.4 تحضير ونشر عرض منتجات القرض الجديدة لفائدة النساء والشباب

يهدف هذا الإجراء إلى توفير الدعم التقني والمالي لمؤسسات التمويل الأصغر التي ترغب في توسيع عرض المنتجات المخصصة التي تقدمها للشباب والنساء. وسيرتبط الدعم التقني بتطوير المنتجات وبتدريب المستخدمين الذين سيتولون إدارتها؛ ويمكن تقديم الدعم المالي لاختبار المنتجات ونشرها (المطويات، والترويج، وغيرها). وسيتطلب هذا الإجراء الحصول على الدعم الخارجي.

ويدخل تشجيع قطاع التمويل الأصغر في نطاق مهام وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال. وتتولى هذه المهمة مديرية ترقية التمويلات متناهية الصغر والدمج المهني، التي تتولى أيضا الوصاية على مشروع بناء قدرات فاعلي التمويل الأصغر، إلا أن هذه المديرية تفتقر إلى القدرات المطلوبة من أجل النهوض بهذا القطاع على الوجه الأكمل.

ويتكلف البنك المركزي الموريتاني بالوصاية على مؤسسات التمويل الأصغر. وبهذا الصدد، يضطلع بمهمة المراقبة والإشراف والتحقق من الطابع القانوني لعمليات مؤسسات التمويل الأصغر، ومنح التراخيص وسحبها.

ويعتمد القطاع على العديد من جهات الدعم، حيث يتمثل الأكثر نشاطا من بينها حاليا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي (مشروع بناء قدرات فاعلي التمويل الأصغر)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (مشروع الواحات)؛ وصندوق الإيداع والتنمية، والبنك الدولي الذي دعم صياغة **الاستراتيجية الوطنية للقطاع المالي للفترة 2012 - 2017**، والتي تم اعتمادها سنة 2013.

تتجلى الرؤية الاستراتيجية في امتلاك قطاع للتمويل الأصغر يكون قويا ومستداما ينبع من القطاع الخاص ويندمج في القطاع المالي، ويكون أيضا منوَّعا من حيث الشكل المؤسسي وعرض المنتجات والخدمات. ويتعين أن يكون هذا القطاع مبتكِرا، وأن يضمن التلبية الكافية للطلب المؤكد على خدمات التمويل الأصغر، في جميع المجال الترابي، وأن يعمل في إطار مؤسسي، وقانوني، وتنظيمي، وضريبي ملائم ومحفز.

الهدف العام للتنمية:

تشجيع الحصول على خدمات التمويل الأصغر المنوعة، والمهنية، والشفافة، والملائمة، والمتاحة لأغلبية الأسر الفقيرة أو ذات الدخل الضعيف، وللمقاولات الصغيرة والصغرى، على جميع المجال الترابي.

النتيجة المنشودة:

يساهم التمويل الأصغر في بلوغ النتائج في مجال تقليص الفقر حسبما يتضمنه الإطار الاستراتيجي الثالث لمكافحة الفقر.

الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر، صفحة 16.

ثالثا – الموارد المالية والنساء الريفيات

1. محدودية البيانات

يشكل حصول النساء الموريتانيات الريفيات على التمويل مجالا لا توجد بشأنه أية بيانات إحصائية ملائمة، ومفصلة، ومحينة وموثوقة. وتبدو الوساطة البنكية بعيدة عن متناول هؤلاء النساء وتُعد استفادتهن من الخدمات البنكية شبه منعدمة. وتبين الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر 2012 - 2016، فيما يتعلق بزبائن التمويل الأصغر أن «162.665 منهم يعيشون في الوسط الريفي ... وأن عدد الزبائن من النساء يقدر بأكثر من 70 في المائة إجمالاً ...». ويمكننا أن نقول، اعتمادا على مستويات قريبة لتأنيث الزبائن الحضريين والريفيين، أن عدد النساء زبائن التمويل الأصغر يبلغ 114.000.

وتشير الملاحظات الميدانية إلى وجود وسائل تمويل أخرى مثل التمويل العائلي (بما في ذلك الإرث)، والمدخرات المتناوبة، والادخار في المجوهرات، والادخار السائل أو في الماشية، إلا أنه من الصعب أن نحدد حجمها في الظروف الحالية.

2. مؤشرات الإدماج المالي للنساء في الوسط الريفي

لا يمكن الوصول إلى بيانات البنك المركزي الموريتاني، ولا يبدو بأنها مصنفة حسب وسط الإقامة والجنس. ولا تقدم بيانات قاعدة بيانات تعميم الخدمات المالية في العالم[18] التي تم تحديدها بناء على المسح (الموجز القطري لموريتانيا، مرجع 2014) أية مؤشرات خاصة بالنساء الريفيات، لكنها تسمح بملاحظة مستويات ضعيفة للحصول العام على الخدمات البنكية (22,9 في المائة) ومستويات ضعيفة جدا بالنسبة للنساء (21 في المائة). ويتعين مع ذلك أن نلاحظ تسارع معدل حصول النساء على الخدمات البنكية وتدارك التأخير، فقد بلغ 12,1 في المائة سنة 2011. وتشير أيضا إلى أن حوالي شخص واحد من أصل ثلاثة اقترض مؤخرا من الأقارب أو الأصدقاء، واقترض 8,2 في المائة منهم فقط لتمويل النشاط الاقتصادي (بلغت هذه النسبة 7,8 في المائة بالنسبة للنساء). وتتركز الشبكة البنكية الموريتانية أساسا في الوسط الحضري. وتنحصر وكالات ونقط البيع قرب المناطق الريفية في مؤسسات التمويل الأصغر.

وتبرِز المعلومات الكيفية التي تم استقاؤها عبر الحوارات مع النساء الريفيات النشطات اقتصاديا بأن لا واحدة من النساء التسعين اللواتي التقيناهن تربطها علاقة مع مؤسسة مالية رسمية غير مؤسسات التمويل الأصغر. ولا يبدو أن الحصول على الخدمات البنكية فرضية يمكن تصورها بالنسبة لهؤلاء النساء. ولا تعطي الاستراتيجيات العمومية ومواقف المؤسسات المالية –مثل تطلعات السكان الريفيين عموما، والنساء الريفيات خصوصا- أي أمل بتطوير الحصول المكثف على الخدمات البنكية في الريف في شكل يمكن توقعه غير وسيلة مؤسسات التمويل الأصغر.

3. حاجة النساء الريفيات إلى التمويل

نجد أن نسبة كبيرة جدا من النساء الريفيات الموريتانيات نشطات اقتصاديا. ويتركز الجزء الأهم من أنشطتهن على زراعة البقول وتربية القطعان الصغيرة، وينتظم في تعاونيات. وتتسم أنشطة النساء غالبا بضعف الفعالية، لاسيما بسبب ضعف حصولهن على المشورة وعلى التمويل.

18 wwwr.worldbank.org/globalfindex

وبما أن المعلومات ليست متاحة على شكل بيانات وتقارير محينة، يمكننا أن نقترب من هذا الوضع عبر النقاش مع بعض النساء المعنيات، وعبر البحث في التجارب المماثلة. وننطلق من فرضية أن عدد النساء الريفيات النشطات اقتصاديا بصفة مستقلة يبلغ مئات الآلاف في موريتانيا. ومن بين 4 ملايين شخص الذين يمثلون مجموع سكان البلد، يوجد مليونان من النساء، من بينهن مليون امرأة بالغة، ونصف مليون امرأة بالغة في الوسط الريفي. وليس من المبالغة أن نقول بأن 80 في المائة من هذه الفئة الأخيرة يزاولن أنشطة اقتصادية مستقلة، أي 400.000 امرأة. وتحتاج كل هؤلاء النساء «المقاوِلات» إلى خدمات مالية مختلفة ومتنوعة. وحتى عند اعتبار أن 114.000 امرأة تحصل حاليا على خدمات مؤسسات التمويل الأصغر، نجد أنفسنا أمام فوارق شاسعة يتعين سدها:

- يُرجَّح أن 286.000 امرأة ريفية نشيطة مستقلة محرومة تماما من الحصول على التمويل، كيفما كان شكله.
- 114.000 من النساء اللواتي يحصلن حاليا على خدمات التمويل يحصلن عليه فقط بصفة آنية (خصوصا في إطار التعاونيات) ومبعثرة وغير مهيكلة (القروض الموسمية)، ومحدودة (بالنسبة للتعاونيات ذات نشاط ضعيف).

ومكنت الملاحظة والمناقشة مع مختلف الأطراف المعنية خلال المهمة الميدانية من التعرف على أن أنشطة النساء الريفيات تعتمد خصوصا على القروض، والادخار، ووسائل الأداء. وتتمثل القروض في قروض الرأسمال المتداول (القروض الموسمية، وتسمين الماشية...)، إلى جانب قروض الاستثمار. ولا تتيح محدودية القروض ذات أجل قصير جدا أية إمكانية للاستثمار والاستفادة من الأرباح، وبالتالي فهي تشكل عبءا ثقيلا على قدرات تقدم المقاولات المموَّلة.

وبالتأكيد، يقترن القرض بشرط الآفاق الموثوقة للتحقيق المرضي للمشروع المرتقب. ونجد أنفسنا بالتالي أمام أوضاع لن تصبح إيجابية إلا إذا استوفت الشروط التالية:

- المشروع واقعي، إذ تجتمع فيه كل الشروط الأساسية (القدرة على إدارة المشروع، والرأسمال المادي، والموارد البشرية، والبيئة الملائمة، والسوق الواعد).
- المشروع مربح. تمكن قدرته الربحية المحسوبة (بهامش نسبي من الحذر) من تغطية جميع التكاليف المتوقعة، بما في ذلك كلفة التمويل.
- الثنائي صاحب المشروع/المشروع موثوق (لتعويض المفهوم البنكي للملاءة). تثق المؤسسة بما فيه الكفاية في هذا الثنائي وفي التزامه وقدرته على الوفاء بدينه، رغم الصعاب التي يمكن تفاديها في الحياة الحقيقية.
- تقترح المؤسسة المانحة للقرض نظام فوترة أعلى من تكاليفها المتوقعة (تشمل تكاليف الإدارة، والمستخدمين، وإعادة التمويل، ومشاكل التسديد) من أجل تكوين هامش للأمان والتطوير؛ وتظل هذه الفوترة جزءا غير أساسي في توقعات الربح الإضافي للمقاوِل والذي يتأتى من التمويل الممنوح.

ساهمت اللقاءات مع النساء صاحبات المستغلات الزراعية ومع الهياكل المحلية والوطنية، وتحليل الوثائق في الوصول إلى خلاصة أنه لا ينبع من مصداقية الأفراد والمجموعات وملاءة المشاريع أية مشاكل بالنسبة للمؤسسات المالية، بما أن المبالغ صغيرة جدا وآجال القروض قصيرة جدا. لكن، عندما يتم التفكير في مبالغ تمويل كبيرة، تصبح هذه المؤسسات ضعيفة أمام محدودية كفاءات الزبونات والطابع غير المثالي لمستغلاتهن الزراعية. ويحد هذا الوضع من حجم نشاط التمويل في الوسط الريفي، وبالتالي، يجعل استدامة الشبكات المالية للقرب عشوائية.

4. التمويل الريفي

انطلاقا من وثيقة استراتيجية تنمية القطاع الريفي[19]، ينحصر تمويل القطاع الريفي أساسا في تطوير الزراعة، وبدرجة أقل في تطوير تربية الماشية. ولا تخضع بعدُ موارد التمويل (العمومية، والمساعدة الإنمائية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الاقتصاديون، والقطاع المالي) لدراسات تحليلية معمقة من أجل تقييم حصة كل منها في تمويل القطاع الريفي. ويمكننا مع ذلك أن نبين ما يلي:

19 دعم صياغة استراتيجية تنمية القطاع الريفي في موريتانيا، sofreco، تشرين الأول/أكتوبر 2012، الصفحة 56.

- تبعية شديدة تجاه الموارد الخارجية بالنسبة لنفقات الاستثمار (تمثل 80 في المتوسط من الموازنة العامة للاستثمار)؛
- تصل نفقات الاستثمار إلى ثمانية أضعاف نفقات التشغيل، مما يمثل عاملا يحد كثيرا من فعالية جميع هذه النفقات؛
- لا تمثل حصة النفقات الميزانية المخصصة للوسط الريفي إلا 6 في المائة، وهي ضعيفة جدا بالنظر إلى التطلعات والاحتياجات. ولا يمكن أن يبرز قطاع عمومي شامل ذو جودة ومكثف ويوفر خدمة القرب لفائدة سكان العالم الريفي دون بذل مجهود ملموس جدا في الميزانية.

ومع ذلك، يتعين على السلطات العمومية التدخل في تمويل بعض الأنشطة التي تحمل طابعا تجاريا (تسويق المحاصيل، والإمداد بالمدخلات، وتنفيذ أشغال التهيئة). وشجعت هذه السياسة انتشار سلوك المعتمدين على المساعدة لدى المستفيدين، الذين لا يتحركون إلا بناء على تدخلات الدولة وينتظرون منها حل مشكلاتهم.

وعموما، يتميز النظام المالي الموريتاني بما يلي في علاقته مع الوسط الريفي:

- يُعد تدخل النظام البنكي في تمويل الزراعة محدودا جدا. وتصل القروض الممنوحة للقطاع الريفي إلى 1 في المائة من القروض الموزعة. ويتعلق الأمر أساسا بالقروض المخصصة للاتحاد الوطني للصناديق الزراعية للقرض والادخار في موريتانيا التي تضمنها الدولة، والقروض الممنوحة للشركات التابعة للمجموعات التجارية والتي تملك رؤوس أموال لدى البنوك؛
- ومع ذلك، تملك البنوك التجارية سيولة مفرطة، إلا أن هذه الموارد موجودة أساسا على المدى القصير، مما لا يتيح تحويلها إلى استثمارات على المدى المتوسط والطويل. ويُرتقب أن يساهم إنشاء صندوق الإيداع والتطوير في تعبئة موارد جديدة على المدى الطويل. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن المغرب وتونس مثلا تمكنا من تيسير الحصول على التمويل البنكي نسبيا. **وبالتالي، يمكن التفكير في تبادل الخبرات المثمر بهذا الصدد، مع إمكانية المساهمة والتيسير من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/مكتب شمال أفريقيا؛**
- يمثل الاتحاد الوطني لتعاونيات القرض والادخار في موريتانيا 91 في المائة من القروض الموزعة على القطاع الزراعي. وعموما، ترتبط القروض بزراعة الأرز في المناطق المسقية. «إن الوضع المالي للاتحاد الوطني لتعاونيات القرض والادخار في موريتانيا خطير، لاسيما بالنظر إلى السياسة المتساهلة في الماضي تجاه المدينين المتعثرين. ولا تحترم أنشطته المقتضيات القانونية سارية المفعول»[20]؛
- المتدخل الرئيسي في تمويل الأنشطة المدرة للدخل لفائدة السكان الريفيين هو شبكة تعاضديات الاستثمار والقرض الواحاتي الذي يضم 62 صندوقا، من بينها 12 فقط تعتبر مُرضية بالفعل؛
- فيما يتعلق بالقطاع الفرعي لتربية الماشية، تقرر تجميع صناديق الادخار والقرض التي تم إنشاؤها بدعم من مشروع تنمية المراعي وتربية الماشية، إلا أن مشروع الاتحاد الوطني لصناديق الادخار والقرض لتربية الماشية لا يزال في مرحلة البداية[21].

وعموما ما تحس البنوك بعدم القدرة على تلبية طلبات الزبائن ذوي قاعدة مالية ضعيفة. وتتمثل الحجة البديهية التي تبرر بها موقفها غالبا في غياب الضمانات المادية. إلا أن هذا العنصر هو على الأرجح الشجرة التي تخفي الغابة. فالمهم هو أن التمويلات الصغيرة جدا تجعل من تكاليف العملية (الأجور، والكراء، والأنظمة ...) مرتفعة جدا مقارنة مع المبالغ المعنية. مما يجعل نسب الفائدة التي يتعين تطبيقها تفوق الاحتمال (ولو لتغطية التكاليف على الأقل) إذا لم تتمكن المؤسسة المانحة من اعتماد السلوك والأنظمة القادرة على تقديم خدمات بصفة مكثفة وبأداء عال. ومع ذلك، يترتب عن الأسس

20 Sofreco. دعم صياغة استراتيجية تنمية القطاع الريفي في موريتانيا، تشرين الأول/أكتوبر 2012، الصفحة 19.

21 نفس المرجع السابق. الصفحتان 57 و58.

الضرورية التي تجعل البنوك تجذب كبار الزبناء و»القرب الاجتماعي والذهني» لمستخدميها مع الفئات الغنية التي تبحث عن استقطابها وكسب ثقتها، استحالة التقشف الذي قد تفرضه استراتيجية التقليص الحاد للتكاليف.

وبالتالي، رغم جميع النقائص والحدود التي سنحللها في الباب الموالي، نجد بأن مؤسسات التمويل الأصغر هي المؤسسات الوحيدة القادرة على التصدي للإقصاء المالي للمناطق الريفية عموما، والإقصاء المالي للنساء الريفيات على وجه الخصوص.

رابعا – النظام المالي: الوقائع الموضوعية والآفاق بالنسبة للمرأة الريفية

1. قطاع التمويل الأصغر في موريتانيا

رأى قطاع التمويل الأصغر النور عبر إنشاء جمعية القرض والمقاولة الصغيرة والمتوسطة والمبادرة من أجل التنمية في موريتانيا، ويتعلق الأمر بمؤسستين للتمويل مخصصتين لإعادة إدماج المرحلين من السنغال سنة 1989.

أنشأ البنك المركزي وكالة ترقية الصناديق الشعبية للادخار والقرض[22] سنة 1997 من أجل «تنفيذ النظام التعاضدي الذي ينبني على شبكة الصناديق الشعبية المحلية للادخار والقرض المستدامة اقتصاديا وفي جميع التراب الوطني»[23].

وسنة 1998، صدر قانون خاص بمثابة نظام التعاونيات وتعاضديات الادخار والقرض[24].

وسنة 1999، صدرت المعايير الاحترازية لتدبير تعاضديات وتعاونيات الادخار والقرض[25].

ويرد تفصيل وضع قطاع التمويل الأصغر في وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر وفي خطة العمل 2015-2019[26]. ويمكن تلخيصه في العناصر التالية:

يشمل قطاع التمويل الأصغر 24 مؤسسة معتمدة، من بينها 4 شركات مساهمة و4 شبكات تعاضدية. وتملك هذه الأخيرة 111 صندوق محلي أو جهوي، منها 51 بالنسبة لوكالة ترقية الصناديق الشعبية للادخار والقرض، و30 بالنسبة للاتحاد الوطني لتعاضديات الاستثمار والقرض الواحاتي، و20 بالنسبة للاتحاد الوطني لصناديق الادخار والقرض في تربية الماشية، و10 بالنسبة للاتحاد الوطني لتعاونيات القرض والادخار في موريتانيا. وتتجمع الصناديق الشعبية للادخار والقرض في إطار وكالة ترقية الصناديق الشعبية للادخار والقرض التي أنشأتها الدولة سنة 1997 لكن لم تتم مأسستها بعد. ومن بين زبونات مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة اللاتي يصل عددهن إلى 364.304 سنة 2010، حصلت 163.154 منهن على الخدمات من شبكة وكالة ترقية الصناديق الشعبية للادخار والقرض و25.000 من الاتحاد الوطني للصناديق الزراعية للادخار والقرض في موريتانيا. ولا يبلغ مجموع زبونات باقي مؤسسات التمويل الأصغر إلا 18.642، أي 9 في المائة من الإجمالي.

وتتسم المنتجات والخدمات التي تعرضها مؤسسات التمويل الأصغر بضعف تنوعها. ويتعلق الأمر أساسا بالقرض، والادخار وتحويل الأموال. ويتم أيضا عرض منتجات إسلامية، مثل المرابحة التي اعتمدتها على وجه الخصوص وكالة ترقية الصناديق الشعبية للادخار والقرض.

وتختلف أسعار الفائدة المطبقة على القروض من مؤسسة للتمويل الأصغر إلى أخرى، وتتراوح عموما بالنسبة الفعلية الإجمالية ما بين 15 و24 بالمائة في السنة، وتتراوح مدة القروض من 3 إلى 24 شهرا عموما. وبلغ المبلغ الجاري الصافي للقروض التي توزعها مؤسسات التمويل الأصغر 15,4 مليار أوقية سنة 2013، أي بارتفاع بنسبة 4 في المائة مقارنة مع سنة

22 http://procapec.blogspot.com/2009/08/presentation-de-procapec-et-capec.html

23 الأمر عدد GR/97/001 الصادر عن محافظ البنك المركزي الموريتاني.

24 القانون عدد 008/98 بتاريخ 28 كانون الأول/يناير 1998.

25 الأمر عدد GR/99/001 الصادر عن البنك المركزي الموريتاني.

26 الرابط https://drive.google.com/file/d/0B4FMVneyTHcZdUtvRF9mWW92dTA/view?pref=2&pli=1

2012. ويسجل الاتحاد الوطني للصناديق الزراعية للادخار والقرض في موريتانيا أكثر من 7 في المائة من المبلغ الجاري الصافي للقروض، في حين تملك الصناديق الشعبية للادخار والقرض 9 في المائة، وتتقاسم باقي مؤسسات التمويل الأصغر نسبة 4 في المائة.

وشهدت الأموال الذاتية لمؤسسات التمويل الأصغر انخفاضا بأكثر من 23 في المائة سنة 2013، بسبب ترحيل خسائر النتائج السلبية المتراكمة للصناديق الشعبية للادخار والقرض، والتي نتجت أساسا عن سوء التدبير في السنوات قبل 2011.

وتشمل منتجات الادخار الودائع تحت الطلب والودائع لأجل. وسنة 2013، بلغ حجم الودائع 6,3 مليار أوقية، من بينها 87 في المائة لدى الصناديق الشعبية للادخار والقرض. وكان الاتحاد الوطني للصناديق الزراعية للادخار والقرض في موريتانيا يملك 5,7 في المائة منها في حين تملك باقي مؤسسات التمويل الأصغر نسبة 7,28 في المائة. ولم تساهم بنوك النساء، وهو مشروع للوزارة المكلفة بشؤون المرأة بدعم من اليونيسف يضم أكثر من 113.000 عضوا، إلا بنسبة 1 في المائة من الادخار الذي تمت تعبئته.

ويقل انتشار تحويل الأموال، بما أن مؤسسات التمويل الأصغر لا ترتبط بالشبكات العالمية الكبرى مثل ويسترن يونيون ومونيغرام، كما هو الشأن بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر في غرب أفريقيا. وتتم معظم عمليات تحويل الأموال اليوم عبر القنوات غير الرسمية، التي تعَد فعالة وغير مكلفة. «... تتوزع الجالية الموريتانية (2008) بين فرنسا (حوالي 17.000 مواطن)، وإسبانيا (12.000)، وبلجيكا/ألمانيا (13.000)، والولايات المتحدة (8.000) والخليج العربي (حوالي 30.000) ... وبالنسبة لكل هذه الجالية التي تقدر إجمالا في 120.000 شخص، يقدر اتحاد مكاتب الصرف التدفق العالمي السنوي للتحويلات في مبلغ 360 مليون أورو»[27].

واعتمدت الحكومة سنة 2003 الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر، إضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لترقية المقاولة الصغيرة والصغيرة جدا. وحددت هذه الاستراتيجية الوطنية ثلاثة أهداف رئيسية:

- مراجعة وتكييف الإطار القانوني والتشريعي؛
- تغطية التراب الوطني بالمؤسسات المهنية المستدامة والمتينة.
- إحداث الإطار التشاوري.

وفي إطار هذه الترسانة التشريعية، حصلت 70 مؤسسة للتمويل الأصغر على الاعتماد. وبعد بضع سنوات من التنفيذ، تبين بأن الإطار التشريعي، رغم أنه مكن من تحقيق بعض التطور في التمويل الأصغر، ظل عائقا أمام فاعلي القطاع في العديد من المجالات. وتم الشروع في مراجعة هذا الإطار القانوني والتشريعي سنة 2007 بموجب قانون جديد[28] ونصوص تطبيقية (4 أوامر توجيهية).

وساهم هذا الإطار الاستراتيجي في إحداث تشريع خاص بهذا القطاع، يرمي خصوصا إلى المزيد من الشفافية والاحترافية. وساهم أيضا في وضع حد لاحتكار الفاعل لفائدة الهياكل التعاونية والتعاضدية عبر فتح المهنة أمام أشكال قانونية أخرى (لاسيما شركات المساهمة التي تسمى الفئة باء والمنظمات غير الحكومية، والمشاريع وجمعيات التنمية التي تسمى الفئة جيم). وتم تكليف البنك المركزي الموريتاني والشركاء الرئيسيين في هذا المجال بمسؤولية إحداث قطاع للتمويل الأصغر يكون متينا ومستداما يحفزه القطاع الخاص ويندمج في القطاع المالي، ويكون منوعا من حيث عرض المنتجات والخدمات.

ويُعَد قطاع التمويل الأصغر هامشيا مقارنة مع القطاع البنكي، ولا تمثل محفظة أوراق القطاع الأول إلا 6,1 في المائة من إجمالي القروض الصافية للنظام البنكي، وتمثل الودائع التي يجمعها 2 في المائة فقط من إجمالي ودائع النظام البنكي.

27 مصرف التنمية الأفريقي، تحويل أموال المهاجرين في المغرب العربي وفي المنطقة التجارة الحرة، ورشة تشريعات المنتجات المالية، تشرين الثاني/ نونبر 2009. الصفحة 15. http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/RapportAteliersTransfertversion%20d%C3%A9finitive.pdf

28 الأمر عدد 005/2007.

ونجد العلاقة بين البنوك/مؤسسات التمويل الأصغر ضعيفة جدا، إن لم تكن منعدمة، باستثناء عمليات ودائع مؤسسات التمويل الأصغر لدى البنوك. وحاليا، تستفيد مؤسسة وحيدة للتمويل الأصغر من مبلغ ضئيل للقرض صادر عن إحدى البنوك. وفي الماضي، أقرضت البنوك مبالغ ضخمة للاتحاد الوطني للصناديق الزراعية للقرض والادخار في موريتانيا، إلا أنها كانت مرتبطة بضمان من الدولة الذي فوض للبنك المركزي الموريتاني صلاحيات تدبير هذا الضمان.

ويرجع النمو القوي الذي شهده القطاع منذ 2003 إلى عمل الدولة عبر انخراطها المباشر في وكالة ترقية الصناديق الشعبية للادخار والقرض، وبصفة غير مباشرة عبر المشاريع/البرامج مثل بيت المال، وبنوك النساء، وتعاضديات الاستثمار والقرض الواحاتي. «عملت الدولة على ترقية القطاع، لكن بطريقة غير منسقة وتجاوزت فيها الدور المنوط عموما بالدولة: إنشاء بيئة سياسية واقتصادية وقانونية وتنظيمية تشجع فعالية الأسواق المالية وتطوير مؤسسات التمويل الأصغر»[29].

ويتميز قطاع التمويل الأصغر بصغر حجم مؤسساته، وضعف هيكلته وأدواته ورسملة مؤسساته، وضعف تنويع خدماته، وضعف نموه (مقارنة مع النمو الهائل والمطرد للقطاع في باقي العالم)، وتركزه الشديد في المدن، وتبعيته الدائمة تجاه الدعم لتحقيق توازنه، وعدم قدرته على إنتاج المعلومات الوجيهة والمحينة، ووضعية الإفلاس التي كانت ستتواجد فيها أكبر شبكاته إذا لم تتدخل الدولة، وشبه غياب تعامله مع القطاع البنكي، وضعف قدرة جمعيته المهنية وتواجدها (الجمعية المهنية لمؤسسات وفاعلي التمويل الأصغر في موريتانيا)، والتدخل المباشر لأجهزة الدولة في عمليات القرض والادخار عبر التدبير المفوض للمؤسسات التعاونية الكبرى للتمويل الأصغر، على عكس التزامات التحرير التي تضمنتها وثائق الاستراتيجية.

وتشير القدرات المثبَّتة، والموارد المعبأة، والأداء الملاحظ، والنتائج المتراكمة إلى أن قطاع التمويل الأصغر لا يكتسي درجة الأولوية الواردة في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، سواء تعلق الأمر بالحكومة الموريتانية أو بباقي القطاع المالي أو المانحين الدوليين. وتملك أجهزة أخرى صلاحيات في قطاع التمويل الأصغر مثل صندوق الإيداع والتطوير، والمديرية العامة لترقية الاستثمارات الخاصة، واتحاد مقدمي الخدمات غير المصنفة.

2. أثر التمويل الأصغر الموجه للنساء الريفيات

«التعاونيات، هو الإرث الجميل الذي تركته لنا أمهاتنا. وإذا كانت تعاونيتنا غير نشيطة حاليا، فبسبب الظرفية، لكننا لن نتخلى عنها وسنستأنف نشاطها، سواء حصلنا على الدعم أم لا» (تصريح امرأة عضو في تعاونية قرية رغاي واد في الترارزة).

في البداية، بدا بأن التمويل الأصغر هو الأداة للقضاء على الفقر، ثم أداة للتقليص منه. وتم تقديمه أيضا على أنه أداة لبروز روح المقاولة. وخلال السنوات العشرة الأخيرة، حدد التمويل الأصغر مهمته أساسا في الإدماج المالي.

وتتمثل وظيفة أقل وضوحا وبروزا في دعم بعض مظاهر الدخول في الحداثة، وهي مهمة جدا في بعض الحالات مثل حالة موريتانيا. «يتمثل الرهان الحقيقي في مساهمته في تعميم وقبول السوق والمبادئ التي تميزه. وبهذا الصدد، تساهم جميع التجارب، بدرجات متفاوتة، في تحويل التصورات عن الوضع وتطور التقارير الاجتماعية.

وعبر الحجج المنطقية التي ينبني عليها التمويل الأصغر، فهو يساهم في إدخال والترسيخ التدريجي للمعايير التي تحيل على كل من المظهر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وهي معايير تحددها بصفة كبيرة بلدان الشمال ويمكنها بالفعل أن تنسجم مع التطبع المحلي. وعبر تشجيع المجتمع على أن يتخذ «حلة جديدة»، تندرج هذه العواقب في المدى الطويل وتتعارض مع التوقعات الكمية، التي تفضل عموما المدى القصير ...»[30].

---

29 السيد حمادي ولد البكاي، مدير ترقية التمويل الأصغر والإدماج المهني. http://www.cm6-microfinance.ma/uploads/file/uma/Intervention%20de%20Mr%20H_%20OULD%20BEKKAYE.pdf

30 إفلين بومان. التمويل الأصغر وتعميم السوق في غرب أفريقيا. حوار IRD ADA، عدد 32، حزيران/يونيو 2003

ويجدر التركيز هنا من جديد على عائق غياب البيانات الإحصائية الوجيهة والدقيق والمحينة (لاسيما تلك المصنفة حسب الجنس). ويتعين إذن التعبئة الدورية لهذه البيانات في سبيل إنجاز تشخيص موثوق، وصياغة السياسات المبنية على المعلومات، وإجراء دراسات التقييم وتقييم الأثر الموثوقة، وأخيرا، الوقوف على الإنجازات المحققة والإشادة بكل مساهم فيها.

خامسا – الخلاصات والتوصيات

1. أفكار حول التمويل الأصغر

تُعد موريتانيا فضاءا شاسعا للتطوير والعمل ضد الفقر والإقصاء والبطالة والعمالة الناقصة، لاسيما في صفوف النساء والشباب وسكان المناطق الريفية. وكان التقدم المحرز ملموسا، وتقلص الفقر من شخص واحد من أصل اثنين سنة 2000 إلى شخص واحد من أصل 3 حاليا، إلا أن الاحتياجات لا تزال كبيرة جدا. ويُقدَّر انتشار الفقر بحوالي 6 أشخاص من أصل 10 في الوسط الريفي، مقابل شخصين من أصل 10 في الوسط الحضري. وتم اعتماد العديد من الاستراتيجيات والآليات لتقليص الفقر، من بينها التمويل الأصغر.

وتطور التمويل الأصغر في العالم وهو يستهدف الجمهور الواسع من الزبائن، والتبسيط وتخفيف الإجراءات وتوحيدها، والتحكم في التكاليف، وشفافية الأسعار، والتكيف مع السياقات، والطابع المتغير للأنظمة، ونشر الممارسات الحميدة، وقانون السوق ... وبالتالي، في غضون ثلاثة عقود من النمو الهائل، استطاع التمويل الأصغر أن يكتسب 200 مليون زبون، ويضاعف متوسط المبلغ الجاري للقروض، ويقوي مؤسساته، وينوع منتجاته بشكل ملحوظ، ويفرض نفسه على أنه عنصر مكون ومهم في القطاع المالي. ورغم أن أثر التمويل الأصغر لا يزال موضوع آراء متضاربة، يصعب أن نقول بأنه لا يوجد أي أثر إيجابي على الأغلبية الساحقة من المستفيدين، إذ يفتح الحصول على الخدمات المالية إمكانية الاختيار والحريات والفرص، التي لا يتيحها غياب الحصول على هذه الخدمات. وحدثت هذه التطورات في جميع أنحاء العالم تقريبا. ومن الواضح أن بعض السياسات كانت أكثر ملاءمة من غيرها، إلا أن نجاح أي بلد في هذه الخطوة رهين بالإرادة القوية وبامتلاك الدعم اللازم.

ويعتد التمويل الأصغر اليوم بأنه يقدم الفرصة الاقتصادية لزبائنه. فعندما يمتلك شخص أو مجموعة أشخاص الإرادة والقدرة والمصداقية والمهارات والأدوات الاقتصادية الأساسية (ولو كانت ضئيلة)، والسوق (بالنسبة لمقاولة ذات أرباح بوضوح)، ولا يفتقر هؤلاء الأشخاص إلا لموارد مالية سائلة محدودة ولمدة زمنية قصيرة نسبيا، يساعد التمويل الأصغر، عبر تقدمة هامشية، في تحقيق الإمكانات الكامنة لبعض من مشاريعهم الاقتصادية. ومن البديهي أن هذه الظروف تقصي العديد من الفئات الاجتماعية التي لا تملك هذه الإمكانات المثبَتة (الأشخاص في حالة فقر مدقع، والأشخاص الذين لا يملكون القدرات البدنية أو العقلية أو البيئية أو الاجتماعية للاضطلاع بمشروع اقتصادي...) لكنه يستطيع مع ذلك أن يتعامل بصفة مفيدة مع شرائح واسعة جدا من الفئات الاجتماعية المقصية رغم أنها لا تملك إمكانات مثبَتة.

إن القرض الأصغر هو الوسيلة الرسمية الأكثر أهمية في الوسط الريفي، بما في ذلك بالنسبة للنساء، إلا أنه بعيد جدا عن مستواه الأمثل. وتتمتع النساء بالقدرة على الاستفادة من التمويل الأصغر، ويمكنهن أن يجعلن منه أداة لزيادة دخلهن، والتمكين، والارتقاء الاجتماعي الاقتصادي. فذلك يساعدهن على تحسين وضعهن الاجتماعي ومستوى عيشهن وعيش أفراد أسرتهن.

وفيما يتعلق بموريتانيا، يمثل تحسين حصول النساء الريفيات على الخدمات المالية عاملا لتحسين وضعهن وتقليص الفوارق بين الجنسين في جميع المجالات. ويظل التقدم الملحوظ الذي حققته موريتانيا عموما، ولفائدة النساء خصوصا، والفقراء، وفي الوسط الريفي والنساء الريفيات النشطات غير كاف مقارنة مع الاحتياجات والتطلعات والإمكانات.

وبالتالي، فيما يتصل بالحصول على الموارد المالية، لا تزال أهداف استفادة الجمهور الواسع، والجودة، والتكيف، وتنويع الخدمات، والتحكم في التكاليف، ... بعيدة المنال. ويظل الإدماج المالي ضعيفا، وتتعرض النساء في الوسط الريفي لإقصاء مزدوج.

وتخلص دراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا «تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا»[٣١] بصفة عقلانية إلى ما يلي:

على الصعيد الدولي، تبين العديد من الدراسات والتقارير أهمية حصول النساء على الموارد المالية ابتداء من التسعينيات التي شهدت ازدهار التمويل الأصغر في الوسط الريفي، لكنها تشير أيضا إلى القيود والعراقيل التي تواجههن، خاصة الفئات الأكثر فقرا[32]. ومن جهة أخرى، يتمثل العائق الثالث من بين العوائق الأربعة التي حددتها الدراسة نفسها[33] في أنه: «لا تستفيد النساء الأكثر فقرا من القروض: يتبين بأن التمويل الأصغر لا يحدث إلا تأثيرا محدودا على النساء الأكثر فقرا والأكثر تهميشا».

وفي حالة النساء الريفيات خصوصا، يوجد خطر أن يستفيد الأغيار من تحسين مستوى الأنشطة والدخل. ويتعلق الأمر خصوصا بالرجال الذين قد يميلون إلى تقليص مساهمتهم في تمويل احتياجات الأسرة عندما تستطيع المرأة أن تلبيها. ولاحظنا أيضا حالات توتر، تصل أحيانا إلى العنف الجسدي، عندما يحس الرجال بالتهديد بسبب التمكين الاقتصادي والاجتماعي لنسائهم بفضل اكتسابهن لصفة المقاولة المستقلة. لكن يبدو بأن هذه المخاطر ليست منتشرة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن التغيرات في الهياكل الاجتماعية هو هدف يعيه ويتحمله المجتمع، ولا يمكن أن تحدث هذه التغيرات دون ردود فعل قد تكون مؤلمة في حالات قصوى. ويمكننا أن نتطلع إلى أن تحقيق استقلالية نسبية لمدة طويلة لأغلبية النساء الموريتانيات ستجعل هذه الظواهر أقل حضورا وتجعل عواقبها أقل حدة.

وأخيرا، لا شك أن نجاح المقاولات يتطلب الحصول السلس على التمويل، إلا أن هذا الأخير مجرد أداة للمشروع الاقتصادي الذي يتمثل في المقام الأول في القدرة على تحديد حاجة السوق التي يمكن تلبيتها بطريقة تنافسية. إلا أن النساء الريفيات غالبا ما تفتقرن إلى الوسائل للوصول إلى المعرفة، والمشورة والمعلومة مما يساعدهن على الانبثاق من الأساليب التي يتم تكرارها تقليدا للآباء أو المحيط. وبالنظر إلى التطورات الحالية، سرعان ما تصبح المنتجات والأساليب متهالكة، وقد ينجم عن عدم القدرة على إدخال الابتكار الفعال بانتظام في الأساليب، وفي التنظيم والتسويق، وغيرها خطر الإقصاء من السوق.

وفيما يتعلق بأثر التمويل الأصغر، سيظل موضوعا للمناقشات. فهناك من يعتدون «بالتجارب الناجحة»، والتجارب الهائلة في تنظيم المشاريع ذات الصلة بالتمويل الأصغر، بينما هناك من لا يرون إلا حالات الفشل الذريع التي ترتبط نوعا ما بعمل الفرق المكلفة بالتمويل الأصغر.

ولا يمكن أن ننكر أن أكبر الإنجازات في مكافحة الفقر حققتها الصين خلال العقد الأخير، إذ ضمنت معدل نمو اقتصادي مرتفع باطراد، مع الاهتمام بأن يكون هذا النمو خلاقا لفرص الشغل، في حين أن البلدان التي طورت التمويل الأصغر على نطاق واسع حققت مستويات أداء متضاربة. إلا أن الحقيقة لا تكمن على الأرجح في 1 إلى 2 في المائة من الأشخاص الذي يمثلون حالات النجاح الباهر أو الفشل الذريع. بل نجدها في الأغلبية الساحقة من زبونات التمويل الأصغر، اللواتي

---

31 مرجع سابق. صفحة 14.

32 - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: المساواة بين الجنسين والتمويل الأصغر الريفي: الوصول إلى النساء وتمكينهن، آب/أغسطس 2009، دليل المتخصصين.

- ر. م. فونديرلاك وم. شرينر (جامعة سان لوي، الولايات المتحدة) في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، «Development in practice» الجزء 2، رقم 5، الصفحات 602-612، تلخيص أنجزته بيتي وامبفلر لفائدة 2004 ، Pole Microfinancement BIM

- اللجنة المعنية بشؤون المرأة والتنمية، المديرية العامة للتعاون في التنمية، المصلحة العمومية الفدرالية، الشؤون الخارجية، والتجارة الخارجية والتعاون في التنمية بروكسيل 2011: استفادة المرأة من الموارد وتحكمها فيها: تحد أمام الأمن الغذائي.

33 مرجع سابق. صفحة 15.

تتعاملن مع هذه المؤسسات بطريقة مستدامة، وتنجحن بفضل عملهن الدؤوب في تحسين مستوى نشاطهن ودخلن وفرصهن، دون أن يمثل ذلك الإنجاز طفرة في حياتهن أو حياة أفراد أسرتهن.

ويمكن أن يكون هذا التحسين بنفسه موضوع نقاش، لأن الزيادة في الدخل بنسبة 30 في المائة عندما نربح 100 دولار في الشهر بعيدة كل البعد عن حل جميع المشاكل التي تتخبط فيها كل أسرة، لكنه يظل إنجازا يستحق الإشادة.

2. العراقيل الرئيسية

الصعاب ذات الصلة بالبيئة العامة

- موريتانيا بلد يتميز بالفقر وبغياب حاد للموارد اللازمة لتحقيق تطلعاته. ولا يتم اتباع السياسات العمومية والإصلاحات المتخذة بحذافيرها وفي الوقت المناسب، بسبب صعوبات الموارد.
- ضعف النمو الاقتصادي لتلبية الكم الهائل من الاحتياجات والتطلعات إلى إحداث فرص الشغل وإنتاج الثروة.
- الالتزام الضعيف من المجتمع الدولي: لا تُعتبر مشاكل الفقر المتفشي والإقصاء «مشاكل عالمية» التي قد تؤدي في غياب الإرادة لمعالجتها إلى مخاطر على المجتمع الدولي بأكمله، وليس فقط على البلدان المعنية.

الصعاب ذات الصلة بالنظام المالي:

- لا تملك مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك الهياكل والكفاءات والمقاربات والبرامج المخصصة للنساء الريفيات بما يكفل تحسين اندماجهن المالي.
- تستفيد النساء بصفة ضئيلة من المواكبة في تنفيذ مشاريعهن الصغرى وتطوير قدراتهن (الدورات التدريبية، والتوعية، والتأطير والتتبع، إلخ).

الصعاب ذات الصلة بالنوع الاجتماعي:

- استحواذ الرجال على الثروة، وعلى المبادرة الاقتصادية والسلطة العائلية والمعرفة يحرم النساء من القدرة على اتخاذ القرار الحر بأنفسهن ومن التصرف بكل حرية وإنصاف في ثمرة جهدهن.
- غياب/ضعف تطبيق قوانين المساواة والمعالجة الضعيفة و/أو المؤقتة لانعدام المساواة، فيما يتعلق بالحصول على ملكية الأراضي والماشية، وباقي موارد الإنتاج، لاسيما في الوسط الريفي.
- نقص البنيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية الذي تضطر النساء إلى تعويضه وتحمل تكاليفه (مشقة جلب الحطب والماء، وتربية الأطفال، ومسؤولية الآباء أو كبار السن المرضى، إلخ).
- ارتفاع نسبة أمية النساء في الوسط الريفي وندرة الأطر المتمرسة في التدبير.

الصعاب ذات الصلة بالمعرفة:

- غياب البيانات العامة والخاصة حسب النوع الاجتماعي ووسط الإقامة في العديد من المؤشرات: الوصول إلى الموارد (ملكية العقار، والماشية، والسكن ...)، والإدماج المالي، والحصول على موارد القرض غير الرسمية، والحصول على القروض الصغرى، إلخ. وتكتسي البيانات أهمية جمة لأن مصداقيتها وتحيينها وتحليلها ومعالجتها تمكن من تنوير السياسات الوطنية وتساعد على صياغة المقترحات الاستراتيجية والعملية الوجيهة.
- غياب الدراسات عن النساء الريفيات وحصولهن على الموارد اعتمادا على دراسات استقصائية تمثيلية وليس على إحصاءات أو دراسات استقصائية رسمية لا تقيس المجهود الفعلي الذي تبذله النساء.

3. أهم التوصيات: بعض الحلول التصحيحية التي تستحق التفكير

1. استراتيجية يمكن تسريعها

يمكن للدولة الموريتانية، بل يجب عليها، أن تسرّع أداءها في مجال الإدماج المالي. وتقترح استراتيجية مكافحة الفقر التي صاغتها الحكومة الموريتانية الإبقاء على «... نفس التوجهات الاستراتيجية كما في السابق: '1' تسريع النمو مع الحفاظ على استقرار الإطار الاقتصادي الكلي، '2' وترسيخ النمو في الحلقة الاقتصادية للفقراء، '3' وتطوير الموارد البشرية وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية، '4' وتحسين الحكامة وبناء القدرات ...».

وبفضل ارتفاع سنوي متوسط في مؤشر التنمية البشرية بنسبة 1,28 في المائة، أثبتت استراتيجية التنمية في موريتانيا فعاليتها (تقليص تدريجي للفقر) وحدودها أيضا (وتيرة تغيير بطيئة). ويتجلى أحد الأسباب الرئيسية للضعف النسبي للنتائج في ضعف تواجد مؤسسات الوساطة المالية الكفؤة في الوسط الريفي. ويتمثل خيار الدولة أمام الطابع المكثف والمستدام لاحتياجات التمويل في تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر من القطاع الخاص، والأشكال القانونية المختلفة (التعاضديات، والجمعيات ذات هدف غير ربحي، وشركات المساهمة).

2. قطاع التمويل الأصغر يتطلب نموا سريعا

يمكن أن تحقق مؤسسات التمويل الأصغر تحسينا ملحوظا في أدائها. ويبدو عموما بأن الإطار القانوني والتنظيمي، والنظام الضريبي وتأطير البنك المركزي ملائم لمهمة مؤسسات التمويل الأصغر.

وينبغي أن تشمل هذه التحسينات بالخصوص ما يلي:

القدرات المؤسسية والعملية والمالية لمؤسسات التمويل الأصغر؛

الأنظمة الملائمة لحجم البلد؛

المواكبة الأمثل للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا التي يتعين تقديم الخدمات لها.

وتعتمد قدرات المؤسسات على الأموال العمومية والخاصة، والوطنية والدولية، والتجارية والتنموية. ويتعين أن تساعد على إطلاق تعميم الحصول على التمويل في الوسط الريفي. لذا، يجب أن تغطي إحداث المؤسسات، والموارد البشرية، والأنظمة الممركزة، والهياكل المحلية، وتوفير أموال القروض اللازمة لمرحلة التعميم.

3. يتعين الاضطلاع بالتوسيع

ويبرر المثال التالي هذه الضرورة: إذا كنا نستهدف خدمة 500.000 شخص في أفق التطلعات، واعتبرنا بأن نقطة التوازن المالي (تغطية تكاليف التشغيل عبر نتائج النشاط) في 100.000 زبون، يتعين تعبئة 12 مليون دولار في السنتين الأوليين لإطلاق المشروع. وتم تحديد هذا المبلغ بالتقريب بالنظر إلى ضرورة تعبئة 500 وكيل (على أساس 200 زبون لكل وكيل) لمدة سنتين. وتبلغ الكلفة الإجمالية لنقطة عمل 1.000 دولار في الشهر (مع احتساب الأجرة الصافية للوكيل، والتكاليف الاجتماعية والضريبية، والتجهيزات والاشتغال، والتدريب). وسيدر النشاط خلال سنتين نصف تكاليفه؛ ويتعين بالتالي أن يغطي الدعم (العمومي أو الدولي) النصف الثاني.

4. يتعين تيسير صندوق القرض بفضل الشراكات

يتعين على التعاون الدولي تيسير تمويل انطلاق المشروع، ولو عوضه فيما بعد **القطاع المالي الدولي والمحلي. وسيستلزم إطلاق المشروع 10 ملايين دولار من الأموال الذاتية وما شابهها (الدعم والقروض المشروطة) المخصصة لصندوق القرض.** وباعتبار أن المبلغ الجاري المتوسط لكل قرض سيصل إلى 600 دولار تقريبا، سيصل المبلغ الجاري الإجمالي لصندوق القرض لفائدة 100.000 زبون 60 مليون دولار، ثم 300 مليون دولار إذا تضاعف عدد الزبائن بخمس مرات. ومن

الواضح أن هذا الحجم من الأموال لن يتأتى من مصادر غير قابلة للتسديد، لاسيما أن الأمر يتعلق بتمويل أنشطة مربحة وبإنشاء مؤسسات مستدامة ومندمجة في الأرضية المالية.

ويمكن أن نفكر في أن التوزيع الأمثل للمبالغ سيكون على الشكل التالي: السدس من الأموال الذاتية للمؤسسات، والثلث تغطيه ودائع الزبائن، والنصف يأتي من القروض الممنوحة من البنوك المحلية والمانحين الدوليين. وبالنسبة لمرحلة الانطلاق، وبالنظر إلى أن تجميع الادخار سيستغرق وقتا لإتاحة تعبئة مبالغ كبيرة، لن تواصل البنوك على الأرجح تجديد التمويل إلا عندما سترى ازدهار نشاط سليم ومكثف ومربح. ويتعين أيضا أن نتوقع أن البنوك ستمر في تمويلها بالمرحلة التي ستطالب فيها بالضمانات، والتي ستكون في البداية كاملة وسيادية ومؤكدة ورهن الإشارة، والتي ستتخفف مكانتها لفائدة علاقة رابح-رابح بين البنوك (التي تتمتع بسيولة مفرطة حاليا) ومؤسسات التمويل الأصغر التي تطلب التمويل.

5. تمويل أصغر فعال

يتعين أن تدخِل الدولة تعديلات على الإطار القانوني من أجل تنويع الأنشطة. وستعتمد فعالية التنظيم أساسا على القدرة (القانونية والعملية) على إحداث أنظمة فعالة، التي يمكن أن تكون للتكنولوجيا فيها فائدة كبيرة. وحاليا، يمكن أن يوفر استخدام الدعائم الإلكترونية المتنقلة لجمع المعلومات وتنفيذ العمليات البنكية المزيد من الجودة والسرعة والأمان للعمليات، وبالتالي، ستساعد في تقليص تكاليفها بشكل ملموس. ويمكن أن تساهم الأنظمة البنكية التي تعتمد على وسائل الأداء الإلكترونية مسبقة الأداء والهاتف المتنقل، إضافة إلى حصول الوكلاء غير البنكيين على الاعتماد لإجراء المعاملات العادية، في تحقيق وفورات الحجم والقرب والفعالية التي يصعب تحقيقها عبر الأنظمة البنكية التقليدية.

وبالتالي، يمكن أن تفتح التكنولوجيا وتكييف التشريعات البنكية فضاءا للتقدم الملموس لفائدة الإدماج المالي للمقصيين، في الوسط الريفي والنساء. وبالتالي، يتعين بالتأكيد التحكم في الأطر التشريعية القانونية للمراقبة البنكية، والقدرات المؤسسية المخولة للبنوك وللفاعلين من شركات الاتصالات ولمؤسسات التمويل الأصغر وللوكلاء البنكيين. ويتعين أيضا تكوين المستفيدين، بما في ذلك النساء الريفيات، في استخدام هذه التكنولوجيا.

6. زبائن واعون

يتعين أن تتأكد مؤسسات التمويل الأصغر من موفورية وإتاحة وجودة المشورة في الزراعة وتنظيم المشاريع. وتمثل مردودية المشاريع الممولة رهانا جوهريا أيضا من أجل استقطاب مقدمي الخدمات الماليين وكسب ثقتهم واستدامتهم. وتعاني المشاريع الزراعية الرعوية حاليا من نقص معلومات/تكوين المستغلين الزراعيين، وخصوصا منهم النساء اللواتي غالبا ما يعانين من الأمية ويتم حصرهن اجتماعيا في تجارب مهنية غير مؤهِّلة. ولا تكون مشاريع الاستغلال مثالية دائما في ما يتصل بتثمين المناطق المحلية الواعدة، والتجهيزات الزراعية، واختيار المنتجات وتناوبها، واستخدام المجال، واللجوء إلى منتجات الصحة النباتية، وبرمجة الأنشطة في الوقت المناسب، والوصول إلى الأسواق...

وحتى يكون القرار مستنيرا، يتعين على المستغلين الزراعيين (لاسيما النساء) أن يحصلوا على المشورة وعلى الإرشاد الزراعي. وحاليا، غالبا ما يكون ممثلو خدمات الزراعة وتربية الماشية رهن الإشارة ويتمتعون بالأحرى بالكفاءات، إلا أن تعبئتهم تواجه بعض الصعاب مثل التكفل بتنقلاتهم نحو مجموعات المستغلين أو التأطير الفعال للتدخلات. ومن شأن مجرد تدخل واسع النطاق من الدولة أن تصبح المشورة مستنيرة (صياغة وتحيين المعارف بالنسبة لجميع الأنشطة، والشعب، والمناطق المحلية الواعدة، والأسواق ...) ومتاحة (التواجد على الميدان وسهولة تنقل المرشدين). وسيساهم مجرد التكفل بتكاليف هذه الخدمات انطلاقا من أموال غير قابلة للتسديد على المدى المتوسط/الطويل، في استدامة الخدمة قبل أن نحاول إخضاعها لقوانين السوق، عندما سيصبح المستغلون والمستغلات واثقين من فعالية الخدمة، ومنظمين تجاه فعاليتها، وقادرين على تحمل التكاليف.

7. مراعاة ذكية لمقاربة النوع الاجتماعي

يتعين أن تسهر مؤسسات التمويل الأصغر على تقديم الخدمات للنساء على الوجه الأمثل. ويتمثل هدف هذه الدراسة في القضاء على الإقصاء الذي تعاني منه النساء الريفيات اللواتي يملكن نشاطا اقتصاديا مستقلا. وخلال السبعينيات، كان اختيار استخدام التمويل الأصغر غالبا هو تخصيص خدمات مؤسسات التمويل الأصغر للنساء وحدهن. وتبين بعد ذلك أن بعض المؤسسات المفتوحة دون حصر للنساء والرجال كانت أكثر فعالية بالنظر إلى وفورات الحجم (économies d›échelle) التي تجنيها من وراء ذلك. بالفعل، وخصوصا في الوسط الريفي، تجسدت الصعوبة الأولى في تشتت الفئات التي تتلقى الخدمات، مما يضر بمبدأ القرب من الزبناء ويصعّب بلوغ التوازن المالي في المناطق النائية والمعزولة وذات كثافة سكانية ضئيلة. وسيساهم استهداف الرجال والنساء، والفقراء والأكثر فقرا، والتعاونيات، والمستغلين المنفردين، والأنشطة الزراعية الرعوية المحضة والأنشطة التي ليس كذلك بالضرورة، والقضاء على كل شكل من أشكال الإقصاء ذات الصلة، سيساهم كل هذا في استدامة إحداث الوكالات أو نقط البيع التي سيتم فيها بالتالي مضاعفة فئة الزبائن المحتملين. ولتوضيح ما سبق، لنأخذ مثل قرية (ونواحيها) تضم 1000 أسرة، بإمكاننا أن تتوزع فئة السكان النشطين فيها كما يلي:

	الرجال	النساء	المجموع
عدد السكان البالغين	1500	1500	3000
عدد السكان ذوي نشاط مستقل	1000	1000	2000
السكان المتواجدون على بعد 5 كيلومترات أو أقل من وسط القرية	700	700	1400
الأنشطة الزراعية والرعوية – 5 كيلومتر	500	500	1000
باقي الأنشطة المستقلة – 5 كيلومتر	300	300	600
الأجراء، المعتمدون على الريع، المتقاعدون – 5 كيلومتر	500	500	1000
عدد السكان المهتمين بالخدمات المالية	300	300	600
عدد المزارعين المهتمين بمؤسسات التمويل الأصغر	200	200	400
عدد المزارعين الذين يحتاجون إلى قرض في فترة معينة من مؤسسة تمويل أصغر معينة	150	150	300

ويساعد هذا المثال على فهم أنه إذا كانت مؤسسات التمويل الأصغر ترغب في تقديم خدماتها حصريا للنساء المستغلات في الزراعة والرعي، سيكون، تبعا لذلك، عدد زبائنها (150) ضعيفا جدا حتى تُخصص لها نقطة بيع محلية. وإذا كانت مؤسسة التمويل الأصغر ترغب في تقديم خدماتها للجميع دون تمييز، سواء كانوا نساء أو رجالا، مزارعين أو غير مزارعين، فستصل هذه الفئة إلى 3.000 زبون. ومن الواضح إذن أن نقطة بيع توزع تكاليفها الثابتة على 150 زبونا ونقطة بيع أخرى يمكنها أن توزع نفس التكاليف على 3.000 زبون ستكون لديهما قدرة مختلفة تماما في عرض خدماتهما بتكاليف في المتناول.

ويعكس هذا المثال النظري من بين أمور أخرى التجربة المغربية. فجمعية الأمانة منذ انطلاقها سنة 1997 عملت على توسيع قاعدة مستهدفيها بطريقة كانت مثمرة في وقت وجيز. أما باقي الجمعيات، سواء سبقت الأمانة في هذا النشاط أو جاءت بعدها، فقد تخلت كلها عن استراتيجية الاستهداف المحدد (التي تستهدف النساء على وجه الخصوص) إذ كان واضحا بأن أحسن طريقة هي توسيع النطاق مع الاستفادة من وفورات الحجم.

ومع ذلك، يتمثل خطر تقديم الخدمة للزبائن دون تمييز في أن تستحوذ المجموعات المالية الأكثر نفوذا على الخدمات التي توليها مؤسسة التمويل الأصغر، بقصد أو دون قصد، أولوية في ثقافتها أو في تصميم منتوجاتها المالية، أو في تخصيص مواردها، وما إلى ذلك. ويتعين بالتالي، أن يتم المزج بين الانفتاح على جميع الفئات الطالبة للتمويل وتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي في نفس الوقت، وذلك في كل المراحل الخاصة بهيكلة مؤسسات التمويل الأصغر، وتسيير العمليات، ووضع استراتيجية التواصل والحكامة؛ مع الالتزام كذلك بتأمين حد أدنى من تأنيث الزبائن.

وتحقق ذلك بنجاح في العديد من التجارب، لاسيما في المغرب. ومن أجل حل مشكل ضعف تواجد بعض المجموعات المستهدفة من بين الزبائن (لاسيما النساء)، نظمت مؤسسات التمويل الأصغر حملات توعية خاصة، وعملت على توظيف وتخصيص وكيلات نساء في مقر العمل، ووزعت منحا وجوائز خاصة على مستخدميها حسب تقدم تأنيث الزبائن. وتمكنت جمعية الأمانة التي بدأت بزبائن من الرجال حصريا في العمليات الأولى سنة 1997، من الوصول إلى التكافؤ منذ السنة الموالية.

8. عرض شامل ينبغي تثمينه

يتعين على جميع الجهات المعنية (الدولة، ومؤسسات التمويل الأصغر، والمانحون) اعتماد استراتيجية منسقة لتسريع الاندماج المالي. ولا يمكن للمقترحات الواردة أعلاه أن تكون موضوع دراسة انتقادية، والتعميق والتفعيل إلا إذا اجتمع مختلف الفاعلين من الدولة، والتعاون الدولي، والقطاع المالي (البنوك والتمويل الأصغر) من أجل مناقشتها وصياغة أوجه التآزر اللازمة. ويمكن أن تؤول المبادرة بمثل هذا النهج إلى قطاع التمويل الأصغر و/أو إلى قضايا النوع والتنمية الريفية. وعند تحديد الاختيارات الأساسية، يتعين أن يتم تفويض صياغة مخططات العمل وتنشيط الأنشطة لفريق يتمتع بالمهارات وبالانتماء لمختلف الجهات المعنية.

وتتمثل الفرصة الحالية في اعتماد خطة عمل 2015-2019 لاستراتيجية التمويلات الصغيرة. ويمثل المخطط والسياق الذي يتدخل فيه استمرار لما تحقق خلال السنوات العشرة الماضية. وبالتالي لا توجد آفاق واضحة للقطيعة الإيجابية مع وتيرة وجودة التطورات لفائدة التمويل الأصغر عموما والنساء الريفيات خصوصا. ويبدو إذن من الوجاهة اقتراح صياغة برنامج لتوسيع نطاق التمويل الأصغر في الوسط الريفي، ينبني على النتائج الاستباقية، ومركّز بين المؤسسات العمومية، وقطاع التمويل الأصغر، والبنوك وهيئات المساعدة الإنمائية، ويمتلك الوسائل المؤسسية والمالية الضرورية لوجاهتها.

جدول تلخيصي للتوصيات (خارطة الطريق)

	ماذا؟	من؟	كيف؟
1	تسريع استراتيجية الإدماج المالي	الدولة	تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر التي يبادر بها القطاع الخاص، والأشكال القانونية المختلفة (التعاضدية، والجمعيات ذات هدف غير ربحي، وشركات المساهمة)
2	قطاع تمويل أصغر يتعين تطويره بسرعة	الدولة، والتعاون الدولي، وقطاع التمويل الأصغر	دعم تطوير: • القدرات المؤسسية والتشغيلية والمالية لمؤسسات التمويل الأصغر • الأنظمة الملائمة لحجم البلد؛ • المواكبة المثلى للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا التي يتم تقديم الخدمات لها
3	توسيع يتعين التكفل به	الدولة والتعاون الدولي	استهداف 500.000 شخص يمكن خدمته تعبئة 12 مليون دولار لإطلاق المشروع ومواكبة 500 وكيل لمؤسسات التمويل الأصغر
4	صندوق القرض يتعين تيسيره	الدولة والتعاون الدولي	إحداث صندوق لتمويل القروض بمبلغ 10 ملايين دولار للأموال الذاتية وما يشابهها (الدعم والقروض المشروطة)
5	ضمان حسن الأداء	الدولة، والتعاون الدولي، وقطاع التمويل الأصغر	إتاحة تنويع الأنشطة استغلال الأدوات التكنولوجية الملائمة
6	تزويد الزبائن بالأدوات	مؤسسات التمويل الأصغر، بمساهمة الدولة والتعاون الدولي	ضمان موفورية وإتاحة وجودة المشورة في الزراعة وتنظيم المشاريع
7	ضمان الوعي ببعد النوع	مؤسسات التمويل الأصغر	العمل على أن يتم تقديم الخدمات للجميع (النساء والرجال) اللازم لتحقيق وفورات الحجم حسب الأهداف والمؤشرات التي تضمن بلوغ التكافؤ
8	استغلال أوجه التكامل	القطاع المالي	مواكبة الأنشطة الاقتصادية في تآزر بين فاعلي القرب (مؤسسات التمويل الأصغر) وودعاء الأموال الشاملين والحاملين لقدرات مؤسسية وتقنية كبيرة (البنوك)

مراجع الكتب والمواقع الإلكترونية

المراجع الرئيسية

- الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، الجزء 2: خطة العمل 2011-2015، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية http:// www.unpei.org/sites/default/files/e_library_documents/CSLPIII_volume2_final15_21032011.pdf
- إعلان أديس أبابا لتسريع تنفيذ منهاج عمل بيجين: من أجل تغيرات واعدة بالتحول لفائدة النساء والفتيات في أفريقيا 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، 20 صفحة. http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/ beijing_20_addis_declaration.fr_.pdf
- تقييم الرهانات الاستراتيجية للنوع. البنك الدولي. https://www.google.com/url?sa=t&rc-t=j&q=&esrc=s&source=web&cd=6&ved=0ahUKEwjFsaWj6oHKAhVKfHIKHbM-4CPUQFgg5MAU&url=http%3A%2F%2Fsiteresources.worldbank.org%2FINTMAURI-TANIAINFRENCH%2FResources%2FEvaluation_des_enjeux_strategiques_du_genre.doc&usg=AFQjCNEcKuugsh19Uz3_z2pIHZh55CGORw&sig2=F2HWUGKNP01k6slitQcLug
- مؤشرات النوع في موريتانيا، فريق تتبع قضايا النوع الاجتماعي، كتابة الدولة المعنية بوضع المرأة. 2003، 133 صفحة.
- تطور الآليات الوطنية المكلفة بالنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء في أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. دون تاريخ، 68 صفحة. http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/report-cwd_fre.pdf
- مؤشر التنمية وانعدام المساواة بين الجنسين في أفريقيا. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. 2011. 75 صفحة. http:// www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/agdi_booklet-2011-fr.pdf
- خطة العمل الوطنية لصالح المرأة الريفية، صاغتها وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، تشرين الأول/ أكتوبر 2008. https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/MONOGRAPH/96687/114335/F1693895911/ MRT-96687.pdf
- التقرير البديل للمنظمات غير الحكومية حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في موريتانيا 2007.
- تقرير وضع النوع الاجتماعي في علاقته مع الأهداف الإنمائية للألفية في البراكنة والعصابة.
- تقرير حول النساء في أفريقيا. قياس انعدام المساواة بين الجنسين في أفريقيا: التجارب والدروس المستفادة من مؤشر التنمية وانعدام المساواة بين الجنسين في أفريقيا. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. 2009. 292 صفحة. http:// www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/rapport_femmes_09_fre_fin.pdf
- ملخص PANE حصيلة/التشخيص واستراتيجية التنمية المستدامة. كتابة الدولة المكلفة بالبيئة. 2006. 25 صفحة. http://www.unpei.org/sites/default/files/e_library_documents/Mauritania_Plan_d'Action_ .PANE_summary.pdf

- الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر ومخطط عمل 2015 - 2019.
- الاستراتيجية الوطنية لترقية المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة ومخطط العمل 2015 - 2019.
- الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية 2008-2005، كتابة الدولة المكلفة بوضع المرأة. 2004. 44 صفحة. http://www.masef.gov.mr/IMG/pdf/strategienationalepromotionfemininefr-2.pdf.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. تحسين الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. تطور الآليات الوطنية المكلفة بالنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء في أفريقيا.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. مؤشر التنمية وانعدام المساواة بين الجنسين في أفريقيا. 2011.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. تقرير حول النساء في أفريقيا. 2009.
- البنك الدولي. Women's Access to Land in Mauritania (حصول النساء على ملكية الأراضي في موريتانيا). دراسة حالة.

المرفقات

1. الحوارات واللقاءات : المؤسسات والخبراء

استندت دراستنا خصوصا إلى مهمة دراسية تم تنفيذها في موريتانيا ما بين 24 و30 كانون الأول/يناير 2016. وتمت هذه المهمة في العاصمة نواكشوط وفي منطقتين البراكنة واترارزة.

وتمكنا من أن نلتقي بمتدخلين من أهم الجهات المعنية، والاستفادة من معلوماتهم وتحليلاتهم المستنيرة، وتلي لائحة بأسمائهم ونود بهذه المناسبة أن نقدم لهم شكرنا الجزيل. ولم تكن هذه المهمة لتكون مثمرة لولا التحضير والمواكبة من السيدة سلمى إرينا نيكونينكو، رئيسة لجنة الأخلاقيات بجمعية مهنيي وفاعلي التمويل الأصغر ورئيسة مجلس إدارة التعاضدية النسوية للتضامن والتعاون والادخار والقرض؛ ونعرب لها عن خالص امتناننا.

1/ القطاع العام

- وزارة الشؤون الاجتماعية
  - مدير الدراسات والتعاون والتتبع المكلف بالرعاية الاجتماعية، السيد سالم و. جيرب
  - مديرة قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، ماه متيومس.
  - رئيس قسم التتبع والتقييم بإدارة شؤون المرأة والنوع الاجتماعي، السيد أبوبكرين يهديه فال.
- وزارة الزراعة
  - الأمينة العامة، السيدة معزيزة أم محفوظ و كربالي
  - مدير في مديرية السياسات والإحصاءات والتتبع والتقييم والتعاون، السيد مولاي امحمد ولد مولاي أحمد
  - المستشار التقني، مندوب نواكشوط، السيد محمد عبدلاهي ولد مولود
- المكتب الوطني للإحصاء
  - مدير البرمجة والتتبع، السيد سو علي عصمان
- تضامن، الوكالة الوطنية لمكافحة آثار الاستعباد، والإدماج، ومحاربة الفقر
  - مدير برنامج تكافل للتحويلات الاجتماعية، السيد محمدو ولد أحمدو
- برنامج القضاء على الفقر عبر دعم الشعَب (بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)
  - المنسق، السيد محمد العبدلاهي
  - مسؤول مكون التيسير، السيد بامانتيا تانديا

2/ هيئات التعاون

- البنك الدولي
  - مسؤول الشؤون الاقتصادية في القطاع العام، السيد الحضرمي عبيد
- مؤسسة لوثيران وورلد
  - الممثل المقيم، السيد كاسانغو موتشايلا
  - منسق البرنامج، السيد موسى كانديغا

3/ مؤسسات التمويل الأصغر

- جمعية مهنيي وفاعلي التمويل الأصغر
  - الرئيس، السيد سليمان مامادو ديوب
  - رئيسة لجنة الأخلاقيات، السيدة نيكونينكو إرينا
  - عضو مجلس الإدارة، السيدة سخنة لي
- بنك إبداع، المدير العام، السيد سليمان مامادو ديوب
- التعاضدية النسوية للتضامن والتعاون والادخار والقرض، السيدة رينا نيكونينكو
- تعاضدية الجمعيات النسوية للادخار والقرض، رئيسة مجلس الإدارة، السيدة سخنة لي

4/ لقاءات جماعية مع 90 امرأة معنية بالخدمات المالية

- النساء بائعات السمك في ميناء الصيد بنواكشوط (3) والسوق المغربي (6)
- نساء التعاونية الفلاحية بقرية شغارة في منطقة اترارزة (17).
- نساء من 5 تعاونيات من قرية رغاي واد في منطقة اترارزة (32)
- نساء من 4 تعاونيات زراعية من قرية ستارة – بلدية جدر المُحكن في منطقة اترارزة (10)
- نساء من 20 تعاونية زراعية من قرية دار البركة في منطقة البراكنة (22)

2. مؤشرات البلد[34]

الجغرافيا

العاصمة	نواكشوط 1.800.000 فرد (2007
المساحة	1.030.700 كيلومتر مربع
أعلى قمة	915 متر (كديت لجيل
أدنى نقطة	5- متر
السواحل	754 كيلومتر

الاقتصاد

الناتج الداخلي الإجمالي بالدولار، بالقيم الجارية (2011)	4000
الناتج الداخلي الإجمالي للفرد بالدولار، قيمة تكافؤ القدرة الشرائية (2013)	2200 دولار
الاقتطاعات الإلزامية (النسبة من الناتج الداخلي الإجمالي) (2011)	33,2 (%
نسبة التضخم (2014)	4,4%
نسبة النمو (2014	6,8%
نسبة نمو الإنتاج الصناعي (2013)	8,0%
الحصة في الواردات العالمية (2006)	0,01%
البلد المستورد الرئيسي (2014)	الصين 21,6%

34 http://www.statistiques-mondiales.com/mauritanie.htm

الحصة في الصادرات العالمية (2006)	0,01%
البلد المصدّر الرئيسي (2011)	الصين 46,6%
تصدير المنتجات والخدمات بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي (2012)	62%
النفقات العسكرية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي (2013)	3,6%

الاتصالات

عدد الهواتف النقالة لكل 1000 شخص (2012)	1110
مستعملو الأنترنت لكل 1000 شخص	54
المنخرطون في الأنترنت الثابت عالي الصبيب لكل 1000 شخص (2001)	99
نطاق الأنترنت	mr.
الدليل الهاتفي	+222

النقل

الشبكة السككية (2014)	728 كيلومتر
الشبكة السككية لكل 1000 كيلومتر (2008)	0,7 كيلومتر

الزراعة

السكان النشطون الزراعيون (2004)	51,88%
حصة الناتج الداخلي الإجمالي الزراعي في الناتج الداخلي الإجمالي الكلي (2014)	17,1%
إنتاج الحبوب بآلاف الأطنان (2009)	212
مردودية الحبوب (كيلوغرام لكل هكتار) (2013)	1.130
إنتاج اللحم بآلاف الأطنان (2007)	90
الأراضي الصالحة للزراعة (% الأراضي الجافة) (2009)	0,4%
عدد الجرارات لكل 1000 هكتار مزروع (2003)	0,8
إنتاج الحليب بآلاف الأطنان (2007)	355
الغابات (النسبة من التراب الوطني) (2013)	0,2%

الصحة

نفقات الصحة لكل فرد (2012)	52 دولار
عدد الأطباء لكل 1000 فرد (2010)	0,1
حصة 15/49 سنة المصابين بفيروس السيدا (2007)	0,8%
انتشار السمنة (2013)	15,5%

التغذية

نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية (2011)	9%
الغذاء المتوفر لكل شخص بالكيلوكالوري/للشخص/اليوم (2011)	2.791

التعليم

نسبة الأمية في فئة 15 سنة فما فوق (2010)	58,0%
نفقات التعليم نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي (2011)	3,9%

السكن

السكان الذين يحصلون على الكهرباء (2000)	50%

المؤشرات

نسبة البطالة (2013)	31,0%
مؤشر الديمقراطية (2014)	4,17
مؤشر التنمية البشرية (2013)	0,487
معامل جيني	0,390
مؤشر الحرية المدنية (2011)	5,5
مؤشر حرية الصحافة (2015)	25,27
عمل الأطفال من عمر 5 إلى 14 سنة (2004)	10%
مؤشر الفساد (2013)	30
نسبة الانتحار لكل 100.000 فرد (2012)	2,9
نسبة النساء في البرلمان	25,0%

السكان

السكان (2015)	3.596.702
الكثافة السكانية (2015)	3,48 فرد في كلم^2
السكان (1950)	825.000
السكان الحضريون (2013)	59,0%
العمر الوسيط (2015)	20,1 سنة
السكان الأقل من 15 سنة (2014)	39,5%
السكان الأكثر من 64 سنة (2015)	3,65%
مأمول الحياة عند الولادة (2015)	62,65 سنة
معدل الخصوبة (2015)	4
معدل الولادات (2015)	‰31,34
معدل الولادات (1970)	‰45,0
معدل الوفيات (2015)	‰8,20
نسبة التزايد السكاني السنوي (2015)	2,31%
معدل وفيات الأطفال (2014)	‰56,06
الوفيات النفاسية لكل 100.000 ولادة (2010)	510
نسبة وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات (2012)	84
نسبة الهجرة (2015)	-0,83